الجمهورية الجزائريــة الديمقراطية الشعبيــة

وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي

جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الموضوع:

دعم المشروعات الفلاحية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

- دراســـة حالـــة ولايـــــة الـــــوادى

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

إعداد الطلبة:

- العربي عمر
- عباسي علي
- عيشوش جابر

تحت إشراف:

د. أحمد تي

لجنة المناقشة:

لقب واسم الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
نصر ضو	أستاذ محاضر –أ–	جامعة الوادي	رئيسا
أحمد تي	استاذ محاضر–أ–	جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
نيس سعيدة	أستاذ محاضر–أ–	جامعة الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/ 2021

اللهم أننا نشكرك شكر الشاكرين، ونحمدك حمد الحامدين

الحمد لله بنعمتك تتم الصالحات، فالحمد والشكر لله العلي القدير

الذي منحني وأعانني على إنجاز هذه المذكرة

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير

والاحترام والعرفان للأستاذ الدكتور أحمد تي لقبوله الإشراف على هذا العمل

وعلى ما قدمه من توجيهات قيمة ورشيدة

وسهره وحرصه الشديد على اتمام المذكرة بأحسن وجه

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة حمة لخضر

الذين لم يبخلوا علينا بمجهوداتهم وتوجيهاتهم

وأوصلونا إلى نهاية الطريق

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى:

نور حياتي ودربي، والديا الحبيبين

إلى جميع إخوتي وأفراد عائلتي

إلى كل من قاسمتهم أجمل لحظات الدراسة إخوتي أصدقائي الطيبون

إلى كل من علمني حرفا، أساتذتي الكرام.

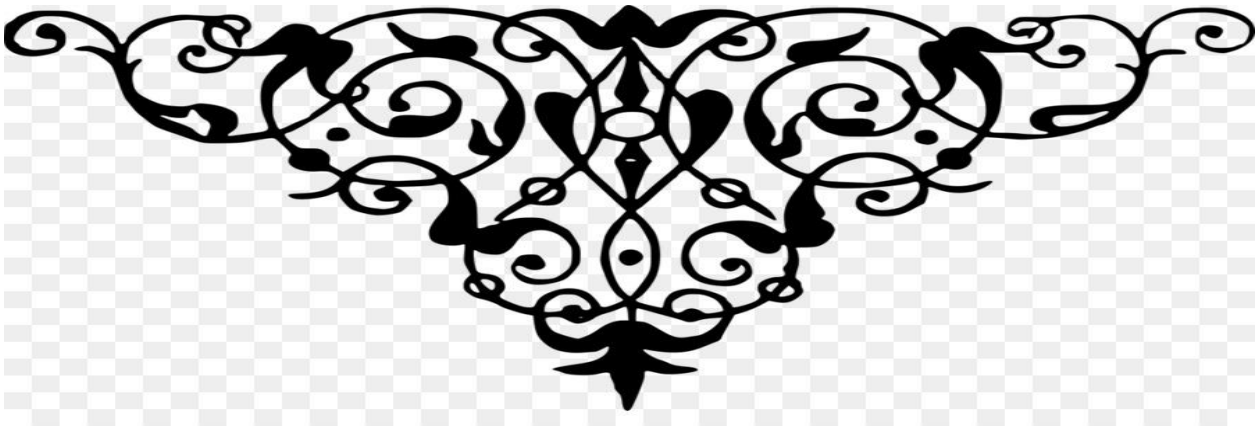

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تحليل مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري، واستعراض الجهود المبذولة من طرف الدولة في إطار برامج إنعاش الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تشخيص واقع وتحديات التنمية الفلاحية في الجزائر عموما وولاية الوادي على وجه الخصوص لتحقيق التنمية المستدامة.

وتوصّلت الدراسة إلى أنّ القطاع الفلاحي بولاية الوادي قد ساهمة في الإنتاج الفلاحي الوطني باستخدام الإحصائيات المختلفة الصادرة من المصالح الرسمية للولاية، وتحديد أهم المعوقات التي يواجهها ومحاولة تحديد المتطلبات تحقيق الاستدامة للقطاع الفلاحي بالولاية، حيث تعتبر هذه الأخيرة من المناطق الوطن التي تمتلك مؤهلات فلاحية كافية لأن تجعل منها قطبا فلاحيا بامتياز، فهي تتمتع بأهمية استراتيجية في هذا المجال، وقد توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من وجود عدت معوقات لتطور القطاع الفلاحي إلا أن ولاية الوادي تعتبر منطقة فلاحية بامتياز، إذا يظهر الدور البارز للقطاع الفلاحي في الولاية بمساهمته بنسبة معتبرة في الإنتاج الوطني المحلي، مما يجعل الولاية تحتل مراتب متقدمة غي كثير من المنتوجات الفلاحية وطنيا وهذا مما يساهم في تنشيط الاقتصاد المحلي وتحقيق أهداف التنمية المحلية.

الكلمات الدالة: المشروعات الفلاحية، القطاع الفلاحي؛ التنمية المحلية المستدامة.

Summary:

This study aims to highlight the impact of economic reforms on the performance of the agricultural sector to achieve sustainable development, by analyzing the position of the agricultural sector in the Algerian economy, and reviewing the efforts made by the state in the framework of programs to revive the national economy, in addition to diagnosing the reality and challenges of agricultural development in Algeria in general. And the state of the valley in particular to achieve sustainable development.

The study concluded that the agricultural sector in El-oued State has contributed to the national agricultural production by using various statistics issued by the official departments of the state, identifying the most important obstacles it faces and trying to determine the requirements to achieve sustainability for the agricultural sector in the state.

It makes it an agricultural pole par excellence, as it enjoys strategic importance in this field, and the study concluded that despite the presence of several obstacles to the development of the agricultural sector, the state of the valley is considered an agricultural area par excellence, if the prominent role of the agricultural sector appears in the state by its contribution in a significant proportion to the national production Locally, which makes the state occupy advanced ranks in many agricultural products nationally, and this contributes to revitalizing the local economy and achieving local development goals.

Key words: Agricultural projects, the agricultural sector; sustainable local development.

الفهرس:

العنـــــــــوان	الصفحـة
شكر وعرفان	
الإهداء	
ملخص	
الفهرس	
المقدمة	أ – ج
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول التنمية المحلية والدعم الفلاحي في الجزائر	
تمهيد	01
1- ماهية التنمية المحلية	02
1 -1- مفهوم التنمية المحلية	02
1-2- الأهداف والمبادئ الأساسية للتنمية المحلية	04
1-3- أبعاد ومؤشرات التنمية الاقتصادية	06
2- استراتجيات دعم القطاع الفلاحي في الجزائر	09
2-1- الدعم الفلاحي	09
2-2- التمويل الفلاحي	10
2-3- التأمين الفلاحي	11
2-4- التسويق والإرشاد الفلاحي	11
3- مقومات ودعائم القطاع الفلاحي بالجزائر	12
3-1- مقومات التنمية الاقتصادية	12
3-2- ماهية الدعم الزراعي	15
3-3- الأهداف الإستراتيجية لدعم الحكومي لقطاع الزراعة	16
4- دور الفلاحة في الاقتصاد الوطني والأهداف الفلاحية المسطرة	17
4-1- دور الزراعة في صياغة إستراتيجية التنمية الوطنية	17
4-2- العوامل الواجب توفرها لتنمية القطاع الفلاحي	18
4-3- الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التنمية المحلية	18
5- العوامل المؤثرة في التنمية المحلية والصعوبات التي تواجهها الجزائر في القطاع الفلاحي	19
5-1- العوامل المؤثرة في التنمية المحلية	19
5-2- مظاهر التنمية المحلية	21

3-5- الصعوبات التي تواجهها الجزائر في القطاع الفلاحي	21
6- الدراسات السابقة	22
خلاصة الفصل	25
الفصل الثاني: دور المشروعات الفلاحية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية الوادي	
تمهيد	26
1- بطاقة فنية على ولاية الوادي	27
1-1- التعريف بولاية الوادي	27
1-2- المناخ والنشاطات الأساسية	27
2- تعريف مديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي	28
2-1- المخطط الإداري لمديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي	29
2-2- المديريات الفرعية التابعة لمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي	30
3- تحليل تطور الإنتاج الفلاحي بولاية الوادي خلال الفترة (2000-2019)	33
3-1- الإنجازات الفلاحية بولاية الوادي	38
3-2- إحصائيات القطاع الفلاحي بولاية الوادي	41
3-3- مساهمة الإنتاج الفلاحي المحلي في الإنتاج الفلاحي الوطني	43
3-4- معوقات تحقيق التنمية الفلاحية بولاية الوادي	47
3-5- آفاق وتصورات لتحقيق استغلال أمثل للإمكانيات الفلاحية بولاية الوادي	50
خلاصة الفصل	52
خاتمة	53
قائمة المراجع	54

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	فروع مديرية المصالح الفلاحية والبلديات التابعة لكل فرع	31
2	تطور الإنتاج الفلاحي لولاية الوادي خلال الفترة الممتدة بين (2000-2019)	34
3	إنتاج محصول البطاطا الكلي في ولاية الوادي حسب مساهمة كل بلدية	39
4	حصيلة الإنتاج الحيواني لولاية الوادي	40
5	حجم الإنتاج المحلي للخضر لولاية الوادي مقارنة بالمساحة المزروعة خلال الفترة 2020/2016	41
6	حجم الإنتاج المحلي للتمور لولاية الوادي مقارنة بالمساحة المزروعة خلال الفترة 2020/2016	43
7	تطور المحاصيل الفلاحية خلال المواسم بولاية الوادي وتصنيفها وطنيا	45

فهرس الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	مخطط يوضح التخطيط الإداري لمديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي	32
2	تطور إنتاج البطاطا والطماطم لولاية الوادي خلال الفترة الممتدة بين (2000-2019)	35
3	تطور إنتاج التمور لولاية الوادي خلال الفترة الممتدة بين (2000-2019)	36
4	تطور إنتاج الفول السوداني وتبغ لولاية الوادي خلال الفترة بين (2000-2019)	37

تمهيد:

إنّ الظروف الاقتصادية والمالية المناسبة دفعت بعجلة التنمية إلى الأمام، ممّا انعكس على جلّ المتغيرات الاقتصادية الكلية، وأفرز في نفوس القائمين على القرار إحساسا بالحماسة لمواصلة الاستفادة من هذه الطفرة، الشيء الذي ترجم في شكل برامج تنموية أطلق عليها إجمالا اسم برامج الإنعاش الاقتصادي، إذ سعت الدولة من خلالها إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة قوامها دعم البنية التحتية للدولة، وذلك من خلال النهوض بمختلف القطاعات الهامّة، ومنها القطاع الفلاحي، كونه يعدّ البديل الحقيقي الذي يمكنه تجسيد السياسات الإصلاحية في الدولة.

لقد شهد القطاع الفلاحي تغيرات وتجديدات هامّة، حيث أعيد النظر في نماذج التنمية ورُسمت خطط عملية ترمي إلى تطويره، وتجلّى ذلك من خلال الإصلاحات العديدة التي شملت طرق التنظيم وأنماط الاستغلال، كما رصدت له مخصّصات مادية وبشرية متنامية، واتُّخذت تدابير تحفيزية لفائدة الفلاحين قصد مضاعفة إنتاجهم كمّا ونوعا، الأمر الذي أتاح قطع أشواط معتبرة على درب تحقيق الأمن الغذائي الذي لا يمكن فصله عن الأمن القوميّ.

وعلى هذا الأساس، استوجب على الدولة الجزائرية أن تولي القطاع الفلاحي عناية خاصّة، نظرا للدور الذي يمكن أن يلعبه كقطاع خالق للثروات ومساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكاستراتيجية للخروج من دائرة الريع النفطي وبناء اقتصاد وطني منتج، فمن الضروري الاعتماد عليه للتنويع في الموارد التي تبقى في الوقت الحالي رهينة لمداخيل المحروقات.

تعتبر ولاية الوادي من المناطق الفلاحية والمعتمد عليها وطنيا في الجزائر من خلال منتجاتها الفلاحية الجبارة ومن أهميتها الاستراتيجية الفلاحية وطنيا، حيث نجد أن 36% من مساحة ولاية الوادي مساحة مخصصة للأراضي الزراعية والفلاحية.

1- الإشكالية الرئيسية:

إلى أي مدى ساهمت وشاركت البرامج والمخططات الفلاحية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر عموما وفي ولاية الوادي خصوصا؟

مما سبق تطرح تساؤلات التالية:

- ما المقصود بالسياسة الفلاحية والتنمية المحلية؟

- ما المكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني؟

- ماهي أهم البرامج التي وضعتها الدولة الجزائرية لتنمية المشاريع الفلاحية؟

- ما هو واقع القطاع الفلاحي في ولاية الوادي، وما مدى مساهمته في تحقيق التنمية المحلية؟

2- الفرضيات:

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية للدراسة وقصد تسهيل الإجابة على الأسئلة المطروحة، تمّ وضع مجموعة من الفرضيات كإجابة أولية لتكون أساسا ومنطلقا لمعالجة موضوع الدراسة وفقا للنحو الآتي:

- كلما كان هناك اهتمام أكثر من طرف الدولة في القطاع الفلاحي انعكس ذلك إيجابا على مردود التنمية المحلية.

- ساهمت برامج ومخططات التنمية الفلاحية المرسومة من قبل الدولة في دعم المشروعات الفلاحية، وبالنهوض بالقطاع الفلاحي.

- يساهم الدعم الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر ومنه تحقيق التنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

– يساهم القطاع الفلاحي بولاية الوادي في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الوطني والمحلي، بحيث كلما كان هناك استغلال أمثل للإمكانيات الفلاحية المحلية في ولاية الوادي كلما زادت نسبة الوصول إلى تنمية محلية فعالة، وهو ما يهدف اليه دعم المشروعات الفلاحية في ولاية الوادي.

3- أهداف الدراسة:

– تسليط الضوء على مستجدات الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، وكشف النقاب عن أهمية القطاع الفلاحي واستراتيجياته في تحقيق التنمية المحلية.

– الوقوف على دور ومكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني مطلع الألفية الثالثة.

– رصد الإمكانات الفلاحية التي تزخر بها ولاية الوادي، والوقوف على أهمّ هياكل وآليات دعم القطاع الفلاحي بها.

– تشخيص العقبات والتحديات التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر عموما وولاية الوادي على وجه الخصوص في سياق تحقيق التنمية المحلية، أملا في تقديم مقترحات علمية تساهم في التقليل منها.

4- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

– مدى تأثير القطاع الفلاحي بالنهوض بالاقتصاد الوطني الجزائري.

– كون القطاع الفلاحي بديلا أساسيا للموارد النفطية.

– الأهمية الاستراتيجية لولاية الوادي وهذا لشساعة مساحتها والكم الكبير من المياه الجوفية في الولاية، وموقعها الجغرافي المناسب، وكذا الدور الذي تلعبه في تطوير التنمية الفلاحية محليا ووطنيا.

5- أسباب اختيار موضوع الدراسة:

- الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني والقفزة النوعية التي تحققت بشكل ملحوظ في ولاية الوادي خاصة.

- تبيين أهمية القطاع كآلية أساسية في تحقيق التنمية المستدامة.

- تسليط الضوء على المجهودات الوطنية والمحلية في الارتقاء بالقطاع الفلاحي وتمكينه لدفع عجلة التنمية المحلية والوطنية.

6- الحدود الزمانية والمكانية:

- **الحدود المكانية:** تناولت هذه الدراسة معرفة واقع مساهمة دعم المشروعات الفلاحية في تحقيق التنمية المحلية بولاية الوادي.

- **الحدود الزمانية:** تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة بفترة شملت الاحصائيات الخاصة بإنجازات القطاع الفلاحي بولاية الوادي خلال الفترة 2000-2019.

7- المنهج المستخدم:

من أجل الإلمام بكل جوانب الدراسة والإجابة عن التساؤلات المطروحة، وكذلك محاولة إثبات الفرضيات السابقة، تمّ استخدام المنهج التاريخي، وذلك في تتبّع مسار الإصلاحات الفلاحية التي تبنّتها الجزائر خلال فترة من الزمن، كما تمّ استخدام المنهج الوصفي، وذلك في التعريف بموضوع الفلاحة والتنمية المستدامة، وكذا إعطاء صورة واضحة عن القطاع الفلاحي بالجزائر وماهية الموضوع بشكل عام، بالإضافة إلى استخدام المنهج التحليلي الذي يمكّن من جمع البيانات الإحصائية والمعلومات لبعض الجداول التي لها

صلة بالموضوع، والتي تمّ الحصول عليها من مختلف الهيئات الرسمية ذات الصلة بالقطاع الفلاحي محليا ووطنيّا، من أجل القيام بتحليلها واستخلاص الملاحظات والنتائج .كما تمّ استخدام منهج دراسة الحالة، وذلك في تسليط الضوء على واقع التنمية الفلاحية بولاية الوادي.

8- الهيكل العام للدراسة:

لتحليل الإشكالية الرئيسية للدراسة واختبار صحة الفرضيات سيتم تقسيم الدراسة إلى جانبين والمتمثل في الفصل النظري والفصل التطبيقي لدراسة وهما كالآتي:

- الفصل النظري: الإطار المفاهيمي حول التنمية المحلية والدعم الفلاحي في الجزائر

حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى أربع عناصر أساسية، حيث تناولنا في هذا الفصل النظري لتنمية الاقتصادية من خلال مفهوم، أهداف وكذلك عرض مختلف جوانب التنمية الاقتصادية، ثم نختم الفصل حول النتائج المتوصل إليها من مضمون الفصل.

- الفصل التطبيقي: دور المشروعات الفلاحية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية الوادي

حيث قمنا في هذا الفصل ببطاقة فنية تحتوي التعريف بولاية الوادي والتي هي مكان موضوع دراستنا، والتعريف أيضا بمديرية المصالح الفلاحية بالولاية، أما المرحلة الثانية جاءت لتبين واقع القطاع الفلاحي في ولاية الوادي، وفي آخر هذا الفصل تم تحليل دراسة دور المشروعات الفلاحية في تحقيق التنمية المحلية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي حول التنمية المحلية والدعم الفلاحي في الجزائر

- تمهيد

1- ماهية التنمية المحلية

2- استراجيات دعم القطاع الفلاحي في الجزائر

3- مقومات ودعائم القطاع الفلاحي بالجزائر

4- دور الفلاحة في الاقتصاد الوطني والأهداف الفلاحية المسطرة

5- العوامل المؤثرة في التنمية المحلية والصعوبات التي تواجهها الجزائر في القطاع الفلاحي

6- الدراسات السابقة

- خلاصة الفصل

تمهيد:

تعتبر استراتيجية تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر آلية مهمة ترمي إلى ترقية هذا القطاع والنهوض به عن طريق الأخذ بيد صغار المنتجين وتشجيع الاستثمارات، وتقديم كل ما من شأنه دفع هذا القطاع للاطلاع بهذه المسؤولية، مما يحصر دور الدولة في التركيز على تقديم الخدمات والبنيات الأساسية اللازمة، فعمدت الدولة لتقديم كل الحوافز للقطاع الخاص، تمثلت في منح الأراضي الزراعية البور بالمجان وتقديم الإعانات المختلفة والقروض الميسرة، فعرف الدعم الزراعي في الجزائر تطورات هامة من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ولدراسة ذلك قسمنا هذا الفصل إلى أربع أقسام وهي:

- ماهية التنمية المحلية؛
- مقومات ودعائم القطاع الفلاحي في الجزائر؛
- دور الفلاحة في الاقتصاد الوطني والأهداف الفلاحية المسطرة؛
- العوامل المؤثرة في التنمية المحلية والصعوبات التي تواجهها الجزائر في القطاع الفلاحي.

1- ماهية التنمية المحلية:

1-1- مفهوم التنمية المحلية:

ظهر هذا المفهوم في بحر الستينيات على إثر النقاشات التي تعالت حول تهيئة وإعداد التراب، وذلك من أجل الاختلالات بين الجهات، ولقد كان العالم القروي الحقل الأول لتطبيق المفهوم، لكنه اليوم تجاوز حدود القرية إلى المدن خصوصا في الأحياء، فالتنمية المحلية عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة.

بالنسبة للبلدان النامية فإن التنمية المحلية والتي تعرف باسم التنمية القاعدية، تقوم على أساس حشد المبادرات المحلية لتكون محركا للتنمية الاقتصادية في المجتمعات الصغيرة (كالقرى والأرياف) وبين المقيمين أنفسهم، وربما مع المساعدة التقنية أو المالية الخارجية مثلا:

- بني تحتية مصغرة مثل: حفر بئر، تركيب الخلايا الشمسية من اجل توفير التغذية بالكهرباء للقرى والمداشر والأرياف.

- تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمصغرة والتعاونيات من خلال القروض الممنوحة في إطار الأجهزة المكلفة بذلك، ومن خلال أيضا المبادرات الشخصية للعائلات على مستوى استغلال النشاطات الفلاحية، التجارية والحرفية، والاستفادة من الموارد المتاحة والأسواق المحلية من خلال استعمال الطرق والأساليب ذات الأداء الفعال.

وظهر مفهوم التنمية المحلية بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القطري، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في

تحقيق التنمية عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ مشروعات التنمية، مما يستوجب تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية، وإدماجها في التنمية القطرية.

ويقوم مفهوم التنمية المحلية على عنصرين رئيسيين هما:

– المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية، والتي تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعشونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية.

– توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس والمشاركة.

وبالتالي فالتنمية المحلية هي تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سويا لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة، وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجديدة وتحسين نوعية الحياة للفرد والمجتمع، بما فيها الفقراء والمهمشين، مع المحافظة على البيئة... تعريف الأمم المتحدة[1].

وهي عملية تغيير تتم بشكل مستمر لا تتوقف ولا تنتهي عند نقطة معينة لكنها مستمرة ومتصاعدة لإشباع الحاجات والمطالب المتجددة للمجتمع المحلي، ومن أجل ذلك فإن التنمية المحلية توجد في الدول المتقدمة كما توجد في الدول النامية، وتوجد في المناطق الحضرية كما توجد في المناطق الريفية[2].

فمنطلق التنمية المحلية إذن هو تبني مبدأ البناء من أسفل، بأن نجعل من تنمية الأقاليم المحلية نقطة الانطلاق الأساسية لتنمية المجتمع ككل، من خلال الاستغلال الأمثل كل الموارد المتاحة والأخذ بعين الاعتبار خصوصيات ومعطيات المنطقة.

---

[1]– التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية،" **الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص المدني**، أوراق المؤتمر العربي الرابع لإدارة والبيئة، المنظمة العربية للتنمية والإدارة، المنامة، ص68.

[2]– عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية**، الإسكندرية، 2001، ص10.

1-2- الأهداف والمبادئ الأساسية للتنمية المحلية:

1-2-1- الأهداف الأساسية للتنمية المحلية:

قد ينظر إلى التنمية المحلية على أنها عملية هدفها الأول والأخير هو إشباع الجانب المادي للإنسان فقط لكنها في الحقيقة أوسع من ذلك، حيث يمكن أن نقسم أهداف التنمية المحلية إلى شقين أساسيين وهما[1]:

- **أهداف الإنجاز:** وتشمل كل ما تحققه التنمية المحلية من منجزات مادية.

- **أهداف معنوية:** والتي تشمل كل المتغيرات السلوكية والمعرفية والمهارية التي تطرأ على أفراد المجتمع أثناء ممارستهم وقيادتهم لعملية التنمية.

أما بالنسبة للأهداف التي تندرج ضمن هذين الشقين فيمكن ذكرها على سبيل الذكر لا الحسر البعض منها على النحو التالي:

-حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استعمالها.

- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة، زراعة، خدمات) وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسر وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاتف وتوحيد الجهود.

- التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد.

- ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة.

- تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص الوطني والأجنبي.

- إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها.

[1]- منال طلعت محمود، **الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003.

– تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية، لضمان الاستقرار الاجتماعي وتثبيت السكان بالأخص في المناطق الريفية.

– ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية (التطهير، التزود بالماء الصالحة للشرب الإنارة، الغاز، الكهرباء، المواصلات، الاتصالات، الصحة، التربية والتكوين، الرياضة، الترفيه، الثقافة والشؤون الاجتماعية والدينية).

– محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة والهشة وإدماجها في المجتمع.

1-2-2- مبادئ التنمية المحلية

إن التنمية المحلية المستدامة هي مشروع يهدف إلى تجاوز متطلبات النمو الاقتصادي وتصحيح الآثار الغير مرغوب فيها، فأسلوب وطريقة التنمية المستدامة تعتمد على الإتقان والتنفيذ الجماعي للخيارات والأولويات الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية والتكنولوجية من اجل إيجاد الحلول على المدى الطويل للمشاكل المحلية.

إذن فالتنمية المحلية هي استراتيجية تعتمد على المبادئ الأساسية التالية[1]:

–التنمية هي عملية شاملة: ومعنى ذلك أننا لا يمكن تقييد عملية التنمية في إطار أبعادها الاقتصادية فقط، أو برنامج خلق مناصب شغل أو دعم إقطاعي.

– مساهمة المبادرات والمشاريع الصغرى في التنمية الشاملة: إن تقدم ورفاهية المجتمع ليس فقط بسبب المؤسسات الكبرى والمشاريع الكبرى الخاصة بالمستوى الكلي.

[1]– أحمد شريفي،" **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة علوم إنسانية، مجلة علمية الكترونية محكمة، العدد 40، شتاء2009. نقلا عن الموقع الالكتروني (http://www.ulum.nl/d175.html).

– الموارد البشرية هي القوة الدافعة للتنمية: إن عملية تكوين الأفراد وتحفيزهم تعتبر من أهم العوامل المحددة والحاسمة لعملية التنمية على غرار البني التحتية، التقنيات، التجهيزات، ...

ومن اجل تحقيق تنمية محلية ناجحة يجب الأخذ بعين الاعتبار المراحل التالية:

- الخطوة الأولى: نشر الوعي (المطالبة بإجراءات لها أثار ملموسة)

– تعبئة القوى الحية: الإعلام، التوعية، الحركة، المعاينة، الإنعاش، مظاهر الاستعداد للتدخل.

- الخطوة الثانية: تشخيص وتعريف المشكلة:

– الرؤية الاستراتيجية، توافق الآراء بشأن التوجهات المستقبلية وفيما يخص صياغة المشاريع.

- الخطوة الثالثة: التنسيق في تسيير الأعمال وفق الأهداف والرزنامة الزمنية المحددة.

1-3- أبعاد ومؤشرات التنمية الاقتصادية:

1-3-1- أبعاد التنمية المحلية

إن للتنمية الاقتصادية أبعادا اقتصادية واجتماعية وسياسية ودولية ذات أهمية كبيرة في حياة الفرد والمجتمع يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

1-3-1-1- البعد الاقتصادي للتنمية:

يتمثل البعد الاقتصادي للتنمية في إحداث تغيرات في الهياكل الاقتصادية والبنية التحتية ينتج عنها زيادة في الإنتاج والإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية والانتقال نحو تحقيق سيادة الإنتاج السلعي، وتكوين السوق الداخلية والبحث عن أسواق خارجية، فالدول النامية تحتاج إلى تحقيق هذه العمليات لكي تحقق التنمية الاقتصادية التي تؤدي إلى:

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية مفهومها نظريتها سياستها**، الدار الجامعية الإسكندرية مصر ص 131.

- زيادة الدخل الحقيقي وتحسين معيشة المواطنين؛

- توفير فرص عمل للمواطنين.

- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين.

1-3-1-2- البعد الاجتماعي للتنمية الاقتصادية:

يتمثل البعد الاجتماعي للتنمية في التغيرات التي تطرأ على الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات الوطنية للتقليل من الفوارق في الدخول واجتثاث الفقر المطلق، والحد من البطالة وبهذا تغيرت فلسفة التنمية كونها مستندة إلى النمو إلى الفهم المستند إلى تلبية الحاجات الإنسانية وبذلك أصبحت التنمية في تنمية الإنسان من خلال زيادة الخدمات الإنتاجية والاجتماعية، وإعادة تأهيل المهارات الفردية، وتشكيل الأنظمة الاجتماعية والقيمية، بهدف التكييف مع متطلبات المجتمع الجديد.

1-3-1-3- البعد السياسي والدولي للتنمية الاقتصادية:

إن انتشار فكرة التنمية الاقتصادية عالميا جعلها هدفا لكل الدول النامية، إلا أن تحقيقها يشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي، ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة.

إن فكرة التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية قد فرض نفسه على المجتمع الدولي، وقاده إلى تبني سياسة التعاون على المستوى الدولي، والى ظهور هيئات دولية تعمل في هذا المجال البنك العالمي، إلا أن مساعي كل هذه الجهات والمنظمات لم تفلح في تحقيق أهدافها الأساسية لقطاعات من وجهة نظر البلدان النامية، ولهذا نجد بأن التفاوت في الدخول بين الدول المتقدمة والنامية يزداد على مر الزمن.

1-3-2- مؤشرات التنمية المحلية

للتنمية مؤشرات اقتصادية واجتماعية يمكن من خلالها التعرف على الوسط المراد دراسته وهي[1]:

1-3-2-1- المؤشرات الاقتصادية:

- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** إذا كان نصيب الفرد من معدل الناتج المحلي الإجمالي أكبر من معدل نمو السكان فإن الدولة تكون قد حققت نموا اقتصاديا والعكس صحيح.

- **الفقر:** يتم اللجوء عادة إلى مؤشر خط الفقر لمعرفة نسبة السكان الذين يعيشون على أقل دولار واحد في اليوم، وإذا تمكنت الدولة من تقليل نسبة الفقراء في المجتمع فإن ذلك يعد مؤشرا على نجاح التنمية أما إذا زاد عدد الفقراء في الدولة يعد مؤشرا على فشل التنمية[2].

1-3-2-2- المؤشرات الاجتماعية:

- **معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين:** وهو عبارة عن النسبة المئوية للأشخاص البالغين من العمر 15 سنة فأكثر الذين لا يستطيعون قراءة أو كتابة جملة بسيطة وقصيرة. وهو يعبر عن مدى انتشار الأمية في المجتمع. فكلما قلت نسبة الأمية في الدولة دل ذلك على ارتفاع مستوى التنمية الاجتماعية فيها كفرنسا وبريطانيا التي بلغت نسبة الأمية فيها أقل من 1 بالمئة[3].

- **عدد السكان لكل طبيب:** يدل هذا المؤشر على مدى توافر العدد الكافي من الأطباء لتقديم الرعاية الصحية للسكان على اعتبار أنه كلما قل عدد السكان لكل طبيب دل على تحسن إمكانية الحصول على العلاج المناسب، فمثلا بلغ عدد السكان لكل طبيب حسب إحصائية 2005 في الولايات المتحدة 182نسمة

---

[1] جوهري هشام عبو عافية الصالح، **إشكالية الاستقرار السياسي دراسة لمديرية الموارد المائية بولاية ورقلة**، مذكرة ليسانس في العلوم السياسي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013/2012، ص25.

[2] محمد عدنان وديع. التنمية **ومؤشرات واستراتيجيات التنمية**، http//www.sef.ps.

[3] المرجع السابق، 26.

لكل طبيب وفي فرنسا 304نسمة لكل طبيب، لذلك تسعى الدولة إلى زيادة عدد الأطباء لكي يتمكن السكان من تلقي العلاج دون انتظار طويل وليتمكن الأطباء من العمل بهدوء بعيدا عن الضغط الكبير[1].

– **معدل النمو السنوي للسكان:** إذا زاد معدل النمو السكاني في الدولة عما هو متوافر للسكان من خدمات ومتطلبات الحياة فهذا يعني عدم تحقيق التنمية لأهدافها كما هو الحال في معظم الدول النامية، وأما إذا استطاع الفرد الحصول على ما يحتاجه من خدمات فهذا يدل على تحقيق التنمية لأهدافها[2].

– **أمد الحياة:** ويقصد بها العمر المتوقع للفرد عند ولادته، فالدول التي يرتفع فيها أمد الحياة للفرد يدل على ارتفاع مستوى التنمية خاصة في مجال الغذاء ومجال الصحة كما هو في الدول المتقدمة فمثلا يصل أمد الحياة في اليابان إلى 82 سنة[3].

2– استراتيجيات دعم القطاع الفلاحي في الجزائر:

من خلال هذا المبحث سيتم استعراض مختلف الاستراتيجيات المهمة التي تساهم في دعم القطاع الفلاحي وتطويره في سياق تحقيق التنمية المستدامة، وذلك بالتطرق إلى العناصر التالية تباعا :أهمية الدعم الفلاحي، التمويل الفلاحي، التأمين الفلاحي، التسويق والإرشاد الفلاحي.

2–1– الدعم الفلاحي:

عُرف الدعم على أنه مساهمة مالية تقدمها الدولة مباشرة أو من خلال أحد أجهزتها على أراضيها، وبما يحقق منه منفعة لدى الجهات المستفيدة، وقد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويل مباشر للأموال كالقروض والمساعدات أو شكل تحويل محتمل للأموال كما في حالة تقديم ضمانات للقروض، أو شكل تنازل عن إيراد من جانب الحكومة كما هو في حالة الإعفاءات الضريبية أو الجمركية، أو شكل تقديم خدمة أو

[1] نفس المرجع، ص26.

[2] نفس المرجع، ص26.

[3] نفس المرجع، ص26.

سلعة (دعم عيني)، يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه. النشاطات، فضلا عن الشكل المعتاد لدعم الأسعار والدخول.

2- 2- التمويل الفلاحي :

يقصد بالتمويل الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها لأغراض الاستثمار، وهو عملية تشمل كل نواحي الحياة، ومختلف أنماط المشروعات الصغيرة منها والكبيرة، ولذلك فهو العصب الأساسي لعملية التنمية، ودون وجود الأموال يصبح من الصعب تصور إمكانية نجاح عملية التنمية في أي مجتمع، بل إن مهمة إدارة التنمية في محاولاتها لتحقيق أهدافها تصبح صعبة نوعا ما.

ولتمويل التنمية معنى حقيقي ومعنى نقدي؛ فأما المعنى الحقيقي فهو توفير موارد حقيقية من سلع وخدمات لازمة لسد حاجات المشتغلين في مشروعات التنمية، اضافة إلى تكوين رؤوس أموال جديدة، أو سلع الاستثمار الذي يعد النوع الآخر من الموارد الحقيقية .أما المعنى النقدي للتمويل فيتمثل في المصادر التي تسمح للدولة بتحصيل موارد نقدية، أو بالأحرى مصادر الموارد النقدية التي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية للتنمية، وبالتالي تكوين رؤوس أموال.

ويعتبر التمويل أهم العوامل التي تدفع بالاستثمار الفلاحي إلى تحقيق معدلات هامة من التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الفلاحية بصفة خاصة، فهو عصب العملية الاستثمارية، إذ هناك العديد من المشاريع ذات أهمية بالغة أصبحت مجرد دراسات أو اقتراحات عند افتقارها للأموال اللازمة لتمويلها. ويهتم التمويل الفلاحي في الكيفية التي يمكن بواسطتها الحصول على أرس المال واستخدامه في القطاع الفلاحي، أي أنه يبحث في الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها تجميع أرس المال الذي تحتاجه الفلاحة وبأفضل الطرق لاستعماله في النشاطات الفلاحية.

كما يهتم التمويل الفلاحي أيضا بدراسة المؤسسات المالية التي بواسطتها يمكن جعل رأس المال والعمل وحتى الأرض متيسرة للفلاحة، يضاف لها أمور أخرى كالكيفية التي يمكن بها حصول الفلاح على المال، مصادر الاقتراض، الآثار الاقتصادية للأنواع المختلفة من القروض الفلاحية وتوفير المال اللازم للإقراض.

2-3- التأمين الفلاحي :

يعد قطاع التأمين من القطاعات الهامة والحيوية من خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه شركات التأمين في المنظومة الاقتصادية بشكل عام والقطاع الفلاحي بشكل خاص، إذ يلعب التأمين دورا كبيرا في التنمية الفلاحية. فالتأمين الفلاحي من حيث كونه هدفا تنمويا يعمل على استدامة دخل الفلاحين وتعظيم ربحهم، وتقليل المخاطر التي تصيب محاصيلهم وتعويضهم عن الخسائر الممكنة، مما يؤدي إلى تشجيعهم وتحفيزهم على الإنتاج، وبالتالي تطور واستقرار القطاع الفلاحي وما ينجم عنه من تحقيق للأمن الغذائي، فكون القطاع الفلاحي من بين القطاعات الأكثر عرضة للمخاطر أدى بالإنسان إلى استحداث خدمات التأمين الفلاحي الذي يقدم العديد من التغطيات التأمينية.

2-4- التسويق والإرشاد الفلاحي:

يعتبر التسويق والإرشاد الفلاحي من أهم الموضوعات ذات العلاقة بالقطاع الفلاحي، حيث يعتمد نجاح هذا القطاع بشكل رئيسي على نجاح عمليات الإرشاد والتسويق الفلاحي، إذ لا فائدة من عملية الإنتاج إذا لم يسوق ويباع لضمان ديمومة المؤسسات الإنتاجية واستمرار عملية الإنتاج. كما أ ن الإرشاد هو حلقة التواصل بين الفلاح وأرضه ووسيلة لتعميق معارفه وتكييفها وفق المعطيات الخارجية، مما يعود بالنفع عليه وعلى القطاع الفلاحي ككل.

2- 4-1- التسويق الفلاحي :

يعبر عن التسويق الفلاحي بأنه ذلك النظام المرن الهادف إلى تسهيل تدفق السلع الفلاحية والخدمات المرتبطة بها من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها، بالأوضاع والأسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الفلاحية.

كما يعرف التسويق الفلاحي على أنه أداء كامل أنشطة المشروع التي تتعلق بتدفق السلع الفلاحية والخدمات من مراكز الإنتاج الفلاحي إلى المستهلك.

ويعتبر التسويق الفلاحي انجاز الأنشطة التجارية التي تتضمن تدفق السلع والخدمات من نقطة ظهور المحاصيل والمنتجات لغاية وصولها وبأي شكل كان إلى المستهلك الأخير.

2-4-2- الإرشاد الفلاحي:

يعتبر الإرشاد الفلاحي أسلوبا تعليميا عاما للفلاح في غير المدرسة، والقصد منه مساعدة أهل الريف على مساعدة أنفسهم، إذ يتعلمون فيه عن طريق الإقناع الأخذ بما توصي به معاهد الأبحاث ومحطات التجارب الفلاحية، وبما يؤدي في النهاية إلى زيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة الدخل والارتقاء بمستوى معيشتهم.

ويعتبر جزءا من أجزاء التنمية، إذ يعد عملية متحركة تعتمد على نتائج البحوث التي تُجرى في الميادين التطبيقية، لتحاول دائما تقديم المزيد من الاكتشافات والأفكار في الميدان الفلاحي، وبذلك تحتل الجزء المهم في السلسة التي تربط بين البحث العلمي (الباحث) والتطبيق الميداني (الفلاح).[1]

3- مقومات ودعائم القطاع الفلاحي في الجزائر:

تقتضي عملية تحقيق التنمية الاقتصادية توفر مجموعة من المقومات والدعائم الضرورية يمكن دراسة هذا المبحث من خلال عنصرين، أولا: خلق الإطار العام الملائم للتنمية، ثانيا: توفر مقومات التنمية.

[1] - عمراني سفيان، **ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة ولاية قالمة**. أطروحة دكتوراه، جامعة 8ماي 1954، قالمة، الجزائر .2015/2014.ص ص130.150.

3-1- مقومات التنمية الاقتصادية:

والتي تتمثل في عوامل الإنتاج (رأس المال، الموارد البشرية التنظيم، الموارد الطبيعية والتكنولوجيا) بالإضافة إلى عوامل عديدة أخرى تندرج ضمن ما يعرف بالإطار العام للتنمية، كالنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأنماط الثقافية والعادات والتقاليد ونظم التعليم ومشاركة الشعب عملية التنمية هو ما نتطرق إليه فيما يلي[1]:

3-1-1- خلق الإطار العام الملائم للتنمية:

يقصد بعملية خلق الإطار العام الملائم لعملية التنمية الاقتصادية إحداث تغيرات وتطورات في البنيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بما يتلاءم ومتطلبات عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فعلى المستوى الاقتصادي فإن أهم التغيرات المطلوبة لخلق الإطار العام للتنمية تتمثل في إيجاد مؤسسات اقتصادية في جميع القطاعات خاصة المنتجة منها، تعمل على تشغيل وتوظيف الموارد الاقتصادية المادية والبشرية المتاحة في المجتمع وتوليفها بحيث تحقق أقصى إنتاج ممكن وكذا إيجاد مؤسسات مالية ومصرفية قادرة على توفير المدخرات في المجتمع واستثمارها، مع تطوير وسائل النقل والمواصلات وكذا ترتيب علاقاتها الاقتصادية الدولية وفقا لمصالحها التنموية[2].

أما على مستوى البنيان الاجتماعي فتطلب عملية التنمية إحداث تغيرات جذرية في القيم والعادات والتقاليد والثقافة السائدة واستبدالها بقيم وتقاليد وثقافة تتماشى ومتطلبات هذه التنمية، وكذا تحسين مستوى الصحة، التعليم وتوقعات الحياة.

---

[1] علي محمد مسعود، **المقومات الاقتصادية ومتطلبات الإستثمار في دول إفريقيا، الدوافع والمخاطر**، طرابلس ليبيا، ص18.

[2] غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012/2011، ص 5.

أما فيما يتعلق بالبنيان السياسي فإن التغيرات المطلوبة لعملية التنمية الاقتصادية تتمثل في ضمان الاستقلال والاستقرار السياسي وإيجاد المؤسسات التي تعمل على توعية المواطن بعملية التنمية الاقتصادية وإشراكه فيها.

3-1-2- توفر مقومات التنمية:

يمثل توفر مقومات التنمية دورا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية من خلال وضع إستراتيجية واضحة تستند إلى هذه العوامل وتحقق طموحات المجتمع، وهذه المقومات هي[1]:

- **تراكم رأس المال:** وإن تراكم رؤوس الأموال يعزز من طاقة البلاد على إنتاج السلع والخدمات، ويمكنها من تحقيق التقدم التكنولوجي، عليه فإن زيادة تراكم رأس المال يعتبر محددا رئيسيا لنمو الإنتاج ورفع الإنتاجية، غير أن ارتفاع معدلات النمو السكاني في هذه الدول وافتقارها للموارد الحقيقية تجعل قدرتها ضعيفة على تكوين رأس المال، مما يدفعها إلى البحث عن موارد مالية خارجية ينتج عنها أعباء مؤجلة على الاقتصاديات الوطنية لهذه الدول.

- **الموارد البشرية:** يلعب المورد البشري دورا أساسيا في عملية التنمية، حيث أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها في نفس الوقت، وهو ما يظهر من هدف التنمية المتمثل في رفع معيشة الإنسان، والذي يتحقق بفضل الإنسان، الذي يرسم وينفذ عملية التنمية، وأن ثمار التنمية ناتج عن النشاط الإنساني، من هنا يتبين أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية، وكما ارتبطت التنمية بتراكم رأس المال، فإن تنمية الموارد البشرية ترتبط بتراكم رأس المال البشري، المرتبط أصلا بمستوى التعليم والتكوين والتدريب والتغذية والعادات، التي ينتج عنها استغلال كفأ للموارد الاقتصادية، مما ينعكس ذلك على الناتج الوطني وعلى مستوى الإنتاجية، ولهذا فإن عملية تخطيط التنمية ينبغي أن تتضمن تخطيطا للموارد البشرية، بهدف تحقيق وضمان استمرار التوازن بين عرض العمل والطلب عليه.

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن 2007، ص134-136.

– **الموارد الطبيعية:** أن الموارد الطبيعية تلعب دورا أساسيا في التنمية من خلال الصناعة، وهي ذات أهمية كبيرة عند دول عالم الثالث الدول.

– **التقدم التكنولوجي:** تعتبر التكنولوجيا إحدى مستلزمات الإنتاج، وبذلك تلعب دورا حاسما في نمو الإنتاج وتقدم البلد اقتصاديا، وتتكون التكنولوجيا من حزمة من العناصر تكون متضمنة في السلع الرأسمالية، كالآلات والمعدات، أوقد تكون متضمنة في البشر، وتأخذ المهارات المحسنة بالنسبة للعمل الإدارة، كما هو الحال في التطبيقات المتعلقة بالطرق المختلفة في مجال زراعة المحاصيل، والتي تسمى دورة المحاصيل الحديثة، وبشكل عام فإن التكنولوجيا تتضمن العناصر التالية[1]:

– المعرفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية.

– المهارات التي لا تنفصل عن الأشخاص العاملين.

– براءات الاختراع والعلامات التجارية.

– المعرفة غير المسجلة.

أما التقدم التكنولوجي يعني التغير في المعرفة الخاصة بالإنتاج، والتغيير في المنتج القديم أو ظهور منتج جديد، وحيث أن التنمية الاقتصادية تتطلب زيادة مستمرة في مقدار السلع والخدمات المنتجة، الذي بدوره يتطلب توسيع الطاقات الإنتاجية للوحدات المنتجة، وعليه فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب حصول تقدم وتغيير تكنولوجي من أجل توسيع الطاقات الإنتاجية وتشغيلها، فالتقدم التكنولوجي يلعب دورا مهما في تحقيق النمو في الإنتاج، وزيادة مستوى الكفاءة الإنتاجية سواء من حيث التحسن في الإنتاج أو في التقليل من التكاليف، ومعلوم أن انتقال التكنولوجيا من مصادرها إلى مناطق استخدامها يعتبر من أهم الوسائل في تحقيق التنمية في الدول التي لا تنتجها ومنها الدول النامية، والتي عليها العمل على تعزيز قدراتها التكنولوجية وجلبها من الدول المتقدمة بمختلف الوسائل.

[1] المرجع السابق، ص136.

3-2- ماهية الدعم الزراعي:

هو مساهمة مالية تقدمها الدولة مباشرة، أو من خلال أحد أجهزتها، قد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويل مباشر للأموال كالقروض والمساعدات، أو شكل تنازل عن الإيراد من جانب الحكومة كما هو في حالة الإعفاءات الضريبية أو الجمركية، أو شكل تقديم خدمة أو سلع (دعم عيني)، يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات، فضلا عن الشكل المعتاد لدعم الأسعار والدخول[1].

وعرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الدعم الزراعي بأنه القيمة المالية السنوية لكافة التحويلات الإجمالية من دافعي الضرائب والمستهلكين، والتي تنشأ من إجراءات السياسات الحكومية التي تدعم الزراعة، والتي تزيد دخول المزارعين وتخفض تكاليف إنتاجهم، وبغض النظر عن أهدافها أو تأثيراتها على الإنتاج ودخل المزرعة أو استهلاك المنتجات الزراعية[2].

وعرفت اتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية للمنظمة العالمية للتجارة الدعم الزراعي استنادا إلى ثلاثة شروط لا يعتبر الدعم موجودا إلا بتوفرها، وتتمثل هذه الشروط بوجود مساهمة المالية وتقدم من قبل الحكومة مباشرة أو من خلال أحد أجهزتها على أراضيها وأن تولد المنفعة لدى الجهات المستفيدة[3].

3-3- الأهداف الاستراتيجية للدعم الحكومي لقطاع الزراعة:

تعتبر سياسة الدعم الزراعي إحدى الآليات المهمة المستخدمة في إطار السياسات الزراعية التي ترمي إلى ترقية القطاع الزراعي والنهوض به عن طريق الأخذ بيد صغار المنتجين وتشجيع الاستثمارات، وفي

---

[1] يوسف، قات، **الدعم الزراعي ضمن إطار الاتفاقية بشأن الزراعة**، مؤسسة التسويق الزراعي، مديرية الدراسات والمعلومات 2000، ص 3.

[2] محمد علي، محمد، **مؤشرات الدعم الزراعي المركز الوطني للسياسات الزراعية وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي** سورية، آب 2008، ص 01.

[3] يوسف، قات، مرجع سابق، ص 3.

هذا الاتجاه حرصت معظم الدول وخاصة النامية منها على تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية يمكن حصرها فيما يلي[1]:

- تشجيع زيادة القطاع الخاص في إحداث التنمية الزراعية.
- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي.
- تفعيل استغلال الميزات النسبية للدول.
- تقل وتوطين التقنيات الحديثة.
- تحقيق التنمية الاجتماعية.
- تحقيق فائض إنتاجي للتصدير وزيادة الموارد من العملة الصعبة.
- مساندة المزارعين لتدعيم قدراتهم التنافسية.

4- دور الفلاحة في الاقتصاد الوطني والأهداف الفلاحية المسطرة :

يتم معالجة موضوع دور الفلاحة في الاقتصاد الوطني الجزائري وفق الآتي:

4-1- دور الزراعة في صياغة إستراتيجية التنمية الوطنية:

القطاع الفلاحي يعتبر من أهم الأنشطة الاقتصادية وذلك من خلال نسبة الموارد المالية المخصصة لها، فقد بلغت نحو 6.20 بالمائة من الاستثمارات خلال المخطط الثلاثي (1967-1969) غير أن حصة الزراعة في المخططين الرباعيين الأول والثاني انخفضت بنسبة محسوسة من 78.11 بالمائة في المخطط الرباعي الأول (1970-1973) ثم إلى 29.7 خلال المخطط الرباعي الثاني (1974-1977). أما في المخططين الخماسيين الأول والثاني فقد ارتفعت نسبة حصة الفلاحة من إجمالي الاستثمارات إذ بلغت نحو

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية**، الخرطوم، ديسمبر 2009، ص 87.

9.68 بالمائة في المخطط الخماسي الأول (1980–1984) ثم إلى 9.12 بالمائة خلال المخطط الخماسي الثاني (1985–1989) وفي سنة 1991 فإن حصة الزراعة بلغت 7.12 مليون دينار جزائري، وبالرغم من هذه الزيادة فإن حصة الزراعة في الاستثمارات العامة ما تزال ضعيفة جدا ولا تعكس مكانة الفلاحة في التنمية الاقتصادية.

4–2– العوامل الواجب توفرها لتنمية القطاع الفلاحي:

تم التطرق لأهم العوامل الرئيسية وهي:

– تطهير القطاع الفلاحي من المضاربين والطفيليين وتشجيع المستفيدين والمنتجين.

– ضمان وفرة عوامل الإنتاج بالكمية والنوعية المطلوبة وفي الوقت المحدد وتجنب التأخير في تسليم البذور بعد انقضاء الموسم كما كان سائدا.

– تشجيع التطور التقني لزيادة الإنتاجية والمرودية مع تسهيل إجراءات الحصول على القروض الضرورية لتمويل الاستثمارات إلى جانب توسيع المساحات الزراعية وتطوير الزراعات الإستراتيجية وتنمية البحث في الميادين الزراعية.

– ضرورة خلق سوق زراعية جهويه بغرض تطوير التبادلات الجهوية.

4–3– الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التنمية المحلية:

التنمية المحلية الناجحة هي التي تبنى وتعد برامجها على أساس التخطيط العلمي الواعي الهادف إلى إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان ومن هذه الأهداف نذكر الآتي[1]:

– حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استعمالها.

[1] أحمد شريفي، **تجربة التنمية المحمية في الجزائر**، كلية الاقتصاد جامعة دمشق، ص 8–9.

– دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما فيها أنشطة الأسر وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاتف وتوحيد الجهود.

– التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات داخل الإقليم الواحد.

– ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة.

– إدخال واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدمية.

– تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص والوطني والأجنبي.

– وضع سياسة اقتصادية جوارية وتفعيلها لتتوافق معها مختلف النشاطات القطاعية الاقتصادية والاجتماعية.

– إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها.

– تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي وتثبيت السكان في المناطق الريفية.

– ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية.

– محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة والهشة والمهمشة وإدماجها في المجتمع.

– القضاء على البناء غير اللائق عبر توسيع برامج السكن الاجتماعي الموجه للفئات الضعيفة الدخل.

– التصدي للآفات الاجتماعية والعمل على نشر الفضيلة عبر برامج التوعية.

5- العوامل المؤثرة في التنمية المحلية والصعوبات التي تواجهها الجزائر في القطاع الفلاحي:

5-1- العوامل المؤثرة في التنمية المحلية:

إن للتنمية المحلية عوامل عدة اقتصادية، اجتماعية، وسياسية ولعل من أبرز العوامل هو مشاركة المجتمع في عملية التنمية المحلية، ويمكن حصر هذا العامل في نقاط أساسية وهي كالتالي[1]:

- وضع أهداف محددة وواضحة لتنمية المجتمع المحلي تنسجم مع احتياجاته الحقيقية.

- النظرة الإيجابية إلى المجتمع المحلي وقدراته على إحداث التنمية الشاملة باستخدام الموارد المحلية المتاحة، وبطرق وأساليب تلاءم الظروف المحلية السائدة وتعزز اكتساب المعارف والمهارات اللازمة الإحداث التغيير.

- الاهتمام بدوافع وتطلعات أفراد المجتمع الإنسانية وعدم التركيز على النواحي المادية فقط، مع مراعاة العادات والتقاليد ومواقف أفراد المجتمع وخلفياتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية وأنماط حياتهم.

- النظر للمجتمع المحلي نظرة شاملة تأخذ بالاعتبار أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المختلفة.

- التعليم والتدريب النابع من احتياجات حقيقية لأفراد المجتمع المحلي وتجارب وخبرات واقعية لهم.

- الاستفادة من خبرات المختصين في مجالات التنمية المجتمعية الشاملة. التدريب النابع من احتياجات وتجارب وخبرات حقيقية لأفراد المجتمع.

وبالإضافة إلى ذلك هناك عدة عوامل أخرى يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

- **عوامل اجتماعية:** ارتفاع مستوى المعيشة وانخفاض الكثافة السكانية وكذا الاستغلال الأمثل للموارد البشرية، وتحسين مستويات الرعاية الصحية وانخفاض الوفيات وارتفاع معدلات الحياة. عوامل اقتصادية:

[1] جوهر هشام، مرجع سابق، ص24-25.

نمو ثقافة العمل والإنجاز وتغيير المفاهيم المقترنة لبعض المهن والحرف، وكذا تطور تقسيم العمل وارتفاع المهارات الفنية والإدارية واستخدام تقنيات وتوطينها وتطور أساليب الإدارة واعتماد أسلوب التخطيط.

- **عوامل سياسيه:** عدم احتكار السلطة وتحقيق آليات الديمقراطية والمساواة الاجتماعية مع ضرورة تهيئة المناخ السياسي العام والتشجيع على التنمية.

5-2- مظاهر التنمية المحلية:

التنمية المحلية مظاهر عدة سواء متعلقة بالإدارة أو المواطن والعلاقة بينهما والتي يمكن توضيحها كالآتي[1]:

- **توفر الخدمات الاجتماعية:** إن الغرض من إنشاء أي إدارة لخدمة المواطن تقديم خدمات لكافة شرائح المجتمع وتوفير مختلف التجهيزات الملائمة في مختلف المرافق التي تقدم خدمات وكذا مراعاة حسن استقبال في توفير تلك الخدمات مع التركيز على السيكولوجي للمواطن.

- **توازن بين الموارد والنفقات:** حيث تتوفر لدى الجماعات المحلية الموارد المالية الكافية وانسجامها مع النفقات التي تعرف ارتفاع وانخفاض مستمر، وهنا يبرز هذا التوازن الذي يعتبر من أبرز المظاهر التنمية الحلية كما يعتبر المورد المالي كأداة لتسيير الجماعات المحلية ونخص بالذكر البلد.

- **استعمال وتوفر التقنيات الحديثة:** يقصد بذلك توفر كافة الوسائل الحديثة على مستوى الإدارة المحلية وذلك بهدف تسيير الشؤون المحلية باحترافية وكفاءة عالية مع التكوين الجيد للموظفين للتعامل مع هذه التقنيات الحديثة بطريقة جيدة تسهل سير الإدارة.

- **الإعلام:** يلعب الإعلام دور كبير في عملية التنمية المحلية باختلاف وسائله بحيث يقضي على العزلة التي تفصل المواطن عن الإدارة وذلك بتزويده بمعلومات تفيده وذلك بهدف تجسيد ما يريد الوصول إليه.

[1] وفاء، معاوي، **الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010، ص 94.

5-3- الصعوبات التي تواجهها الجزائر في القطاع الفلاحي:

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات الدول، فالاهتمام بالقطاع الفلاحي يضمن العيش الكريم للمواطنين، ويضمن تحقيق الأمن الغذائي، كما أنه يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، وقد واجهت الجزائر صعوبات في هذا القطاع نذكر منها[1]:

- التنمية المخططة وغير المتوازنة التي أعطت الأولوية للتصنيع على حساب الفلاحة.

- التغيرات الهيكلية العديدة التي عانها قطاع الفلاحة.

- النزاعات حول الأراضي الفلاحية.

-استيلاء الطفيليين والمضاربين واستحواذهم على الراضي الزراعية.

- عدم وفرة عوامل الإنتاج بالكمية والنوعية المطلوبة في الوقت المحدد وتأخر تسليم البذور بالوقت المحدد.

- قلة الأسواق الزراعية الجهوية للتبادل الجهوي.

- التخلف التقني مما أثر على الإنتاجية والمردودية مع صعوبة الحصول على القروض الضرورية لتمويل الاستثمارات.

- ضعف تمويل البحث العلمي في القطاع الفلاحي، وقلة الاتصال والارتباط بين مؤسسات البحث والإرشاد الفلاحي.

6- الدراسات السابقة:

6-1- عرض للدراسات السابقة:

- **الدراسة الأولى:** دراسة: حمزة بالي، زبيدة محسن، أحمد تي، 2020. تحت عنوان: **دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر حالة ولاية الوادي نموذجا خلال الفترة 2000-2019.**

[1] المرجع السابق، ص95.

تهدف الدراسة إلى إبراز دور وأهمية القطاع الفلاحي ضمن القطاعات الاستراتيجية لتنمية الاقتصاد الجزائري، لما يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية تأهله لدفع الوتيرة التنموية، وكذا التطرق إلى إمكانيات القطاع الفلاحي في الجزائر ودراسة مكانة هذا القطاع ضمن المخططات التنموية وإبراز مساهمة في تكوين الناتج المحلي الخام.

- **الدراسة الثانية:** دراسة: سفيان عمراني، 2015. تحت عنوان: "**ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة ولاية قالمة.**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء القطاع الفلاحي خلال الفترة 2000-2013 لتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال تحليل مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري، واستعراض الجهود المبذولة من طرف الدولة في أيطار برامج إنعاش الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى تشخيص واقع وتحديات التنمية المحلية في الجزائر عموما وولاية قالمة على وجه الخصوص لتحقيق التنمية المستدامة.

- **الدراسة الثالثة:** دراسة: محمد بويهي، 2004. تحت عنوان: **القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية.**

تهدف الدراسة إلى رصد الإمكانات المادية والبشرية المتاحة في القطاع الفلاحي أو التي يمكن أن تكون في خدمته، والوقوف على أهمية الاستثمار في القطاع الفلاحي، وإبراز أهمية التمويل كسياسة تعمل على تدعيم القطاع، مع تبيان مدى نجاحه الإصلاحات المالية في هذا القطاع.

- **الدراسة الرابعة:** دراسة: رابح زبيري، 1996. تحت عنوان: **الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثارها على تطوره.**

تهدف الدراسة إلى تحليل شامل للإصلاحات التي مسّت مختلف جوانب القطاع الزراعي في علاقتها ببعضها البعض، والوقوف على مدى شموليتها وتناسقها من جهة، وآثارها مفردة ومجتمعة على تطوّر القطاع من جهة أخرى.

6-2- أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسات السابقة :

6-2-1- أوجه التشابه :

- تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث الهدف والمتمثل في إبراز دور القطاع الفلاحي في تنمية الاقتصاد الوطني.

- تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة (حمزة بالي، زوبيدة محسن، أحمد تي) والتي اهتمت بدراسة نفس العينة والمتمثلة في دراسة القطاع الفلاحي بولاية الوادي.

- تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث طريقة التحليل وكذا الأدوات المستخدمة والمتمثلة في مجموعة التقارير والإحصائيات المختلفة الصادرة عن الهيئات الرسمية.

6-2-2- أوجه الاختلاف:

- تختلف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تحديد عينة الدراسة حيث أنها تختلف في العينة مع دراسة الحالية ماعدا دراسة المذكورة سابقا (حمزة بالي، زوبيدة محسن، أحمد تي).

- تختلف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث متغيرات الدراسة والمتمثلة في القطاع الفلاحي والتنمية الفلاحية.

خلاصة الفصل:

وفي ختام هذا الفصل نذكر أنه تم الوقوف على جملة من النتائج:

– التنمية المحلية حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع على أساس المشاركة الإيجابية والمبادرة التلقائية أو بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها.

– للتنمية المحلية أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية ودولية ذات أهمية كبيرة في حياة الفرد والمجتمع.

– للتنمية المحلية مؤشرات اقتصادية واجتماعية تتمثل في: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الفقر، معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، عدد السكان لكل طبيب، معدل النمو السنوي للسكان أمد الحياة

الفصل التطبيقي

دور المشروعات الفلاحية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية الوادي

- تمهيد

1- بطاقة فنية على ولاية الوادي

2- تعريف مديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي

3- المخطط الإداري لمديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي

4- المديريات الفرعية التابعة لمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي

5- تحليل تطور الإنتاج الفلاحي خلال الفترة (2000-2019)

6- الإنجازات الفلاحية بولاية الوادي

7- مساهمة الإنتاج الفلاحي المحلي في الإنتاج الفلاحي الوطني

8- إحصائيات الخاصة بالقطاع الفلاحي بولاية الوادي

9- معوقات تحقيق التمنية الفلاحية بولاية الوادي

10- آفاق وتصورات لتحقيق استغلال أمثل للإمكانيات الفلاحية بولاية الوادي

تمهيد:

من أهم التوجهات الاقتصادية الوطنية البديلة لقطاع المحروقات نجد الاستثمار في القطاع الفلاحي حيث عملت الجزائر على وضع مجموعة من التدابير والتوصيات التي تخدم هذا القطاع، ولمواجهة مختلف المعوقات التي تحول دون نموه وذلك ضمن برامج تنموية وتدعيمة عديدة، باعتبار أن لهذا القطاع دورا هاما في الاقتصاد الوطني من عدة نواحي من بينها تلبية الحاجات الغذائية لسكان، وتوفير مناصب عمل، وتحسين الميزان التجاري لدولة وغيرها، ويتضمن هذا الفصل دراسة لما حققته المشروعات الفلاحية بولاية الوادي في الاقتصاد الجزائري.

1- بطاقة فنية على ولاية الوادي:

1-1- التعريف بولاية الوادي:

ولاية الوادي أو ولاية وادي سوف، هي ولاية جزائرية انبثقت عن التقسيم الإداري لعام 1984، عاصمة الولاية هي مدينة الوادي.

من أهم شخصياتها الشيخ محمد العدواني أول من سكن وادي سوف في منطقة تسمى اللجة سابقا والزقم حاليا ومن أعلام هذه المنطقة العصريين الشيخ محمد الأمين العمودي والأستاذ المؤرخ الدكتور أبو القاسم سعد الله والشيخ الطاهر تليلي.

تقع ولاية الوادي شمال شرق الصحراء الجزائرية، تبعد عن عاصمة البلاد ب630 كلم ويحدها من الشرق الجمهورية التونسية، ومن الغرب كل من ولايات المغير وتقرت، ومن الشمال ولايات تبسة وخنشلة وبسكرة، ومن الجنوب ولاية ورقلة.

تشتهر هذه الولاية بإنتاج التمور وخاصة من نوع دقلة نور والرطب أو ما يدعى بالمنقر. كما يعتبر الزيتون والبطاطا تجربة ناجحة في تنويع المحاصيل الفلاحية العالية الجودة بالمنطقة.

دوائر الولاية: الرقيبة، الوادي، الدبيلة، قمار، البياضة، الرباح، حاسي خليفة، المقرن، جامعة، المغير، اميه ونسه، الطالب العربي[1].

1-2- المناخ والنشاطات الأساسية:

1-2-1- المناخ:

[1] - **الموسوعة ويكيبديا**. استرجع يوم: 2021/05/26. من الرابط: ولاية_الوادي /https://ar.wikipedia.org/wiki

تتميز ولاية الوادي بمناخها الصحراوي الجاف الذي يتميز بشتائه البارد، وصيفه الحار، ومتغير في درجة حرارته في فصل الصيف، سقوط الأمطار ضعيف جدا، حيث يبلغ مبلغ معدل التساقط خلال السنة 35ملم، أما درجات الحرارة فهي مرتفعة جدا في فصل الصيف تصل أحيانا إلى 45درجة.

1-2-2- النشاطات الأساسية :

- الزراعة (النخيل، البطاطس، الطماطم، تبغ، الفول السوداني).

- تربية المواشي بأنواعها.

- تجارة، السياحة، الصناعات التقليدية.[1]

2- تعريف بمديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي:

نشأت مديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي بمقتضى مرسوم التنفيذي رقم 195/90 المؤرخ في 1990/06/23 المحدد بتنظيم وتسيير المصالح الفلاحية حيث تتلقى قراراتها وبعض البرامج الخاصة من الوزارة الوصية وهي وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

كما تعتبر هذه المديرية من أهم المؤسسات الاقتصادية التي تساهم في نمو الاقتصاد من ناحية النشاط الفلاحي وغيرها من النشاطات بالنسبة للولاية وهذا نظرا لطبيعة المنطقة التي من أهم نشاطاتها ممارسة الفلاحة.

2-1- المخطط الإداري لمديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي:

تتكون مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي من خمس مصالح رئيسية وكل مصلحة تتكون من مكتبين:

[1] - حمزة، بالي. زوبيدة، محسن، أحمد، تي، **دور القطاع الفلاحي في تحقيقي التنمية المستدامة في الجزائر حالة ولاية الوادي نموذجا خلال الفترة (2000.2019).** مجلة الباحث. مجلد 20، العدد 01، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2020، ص.833.

- مصلحة الإحصائيات الفلاحية والتحقيقات الاقتصادية:

تعمل على تكليف مصلحة الإحصائيات الفلاحية والتحقيقات الاقتصادية على وجه خاص بإنجاز برامج التحقيقات الإحصائية الفلاحية. وتضم مكتبين:

* مكتب الإحصائيات الفلاحية.

* مكتب التحقيقات الاقتصادية.

- مصلحة المفتشيات البيطرية والصحة النباتية:

تكلف مصلحة المفتشيات البيطرية والصحة النباتية على وجه خاص بتنشيط وتنفيذ السهر على تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية في مجال حفظ وتحسين الصحة البيطرية وحماية الصحة النباتية وتظم مكتبين:

* مكتب المفتشية البيطرية.

* مكتب مفتشية الصحة النباتية.

- مصلحة التهيئة الريفية وترقية الاستثمارات:

تكلف مصلحة التهيئة الريفية وترقية الاستثمار على وجه خاص بالمحافظة على الثروة العقارية وتنسيق الأعمال التي تهدف إلى إقامة المنشئات والتجهيزات التي تدخل في إطار التنمية الفلاحية وتضم مكتبين:

* مكتب الري الفلاحي والتجهيزات الريفية.

* مكتب تهيئة المراعي وتنظيم العقاري.

- مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني:

تكلف مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني على وجه خاص بترقية أعمال التنمية وتكثيف الإنتاج الفلاحي وتحديث السلوكيات الزراعية وتربية الحيوانات وضمان متابعة تنفيذها، وتضم مكتبين:

* مكتب الإنتاج الفلاحي والمؤسسات الريفية.

* مكتب التقييس والتنظيم.

- **مصلحة إدارة الوسائل:**

تكلف مصلحة إدارة الوسائل على وجه خاص بضمان تسيير المستخدمين الإداريين والتقنيين وتنفيذ ميزانية مديرية المصالح الفلاحية والأقسام الفلاحية التابعة لها، وتضم مكتبين:

* مكتب تسيير المستخدمين والتكوين.

* مكتب تسيير الميزانيات والوسائل العامة.

2-2- المديريات الفرعية التابعة لمديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي:

تعمل تحت وصاية مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي سبعة أقسام فرعية فلاحية وهي كالآتي: الوادي – قمار- الرباح- الدبيلة- الطالب العربي- الرقيبة- حاسي خليفة.

جدول رقم01: فروع مديرية المصالح الفلاحية والبلديات التابعة لكل فرع

الرقم	القسم الفرعي الفلاحي بالدائرة	البلديات التابعة له
01	الوادي	الوادي، كوينين، أميه ونسة، واد العلندة
02	قمار	قمار، تغزوت، ورماس
03	الرباح	الرباح، العقلة، النخلة، البياضة
04	الدبيلة	الدبيلة، حساني عبد الكريم، المقرن، سيدي عون
05	طالب العربي	طالب العربي، دوار الماء، بني قشة
06	الرقيبة	الرقيبة، الحمراية
07	حاسي خليفة	حاسي خليفة، الطريفاوي

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي DCA، 2020.

والشكل التالي يوضح التخطيط الإداري لمديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي

الشكل رقم01: مخطط يوضح التخطيط الإداري لمديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي

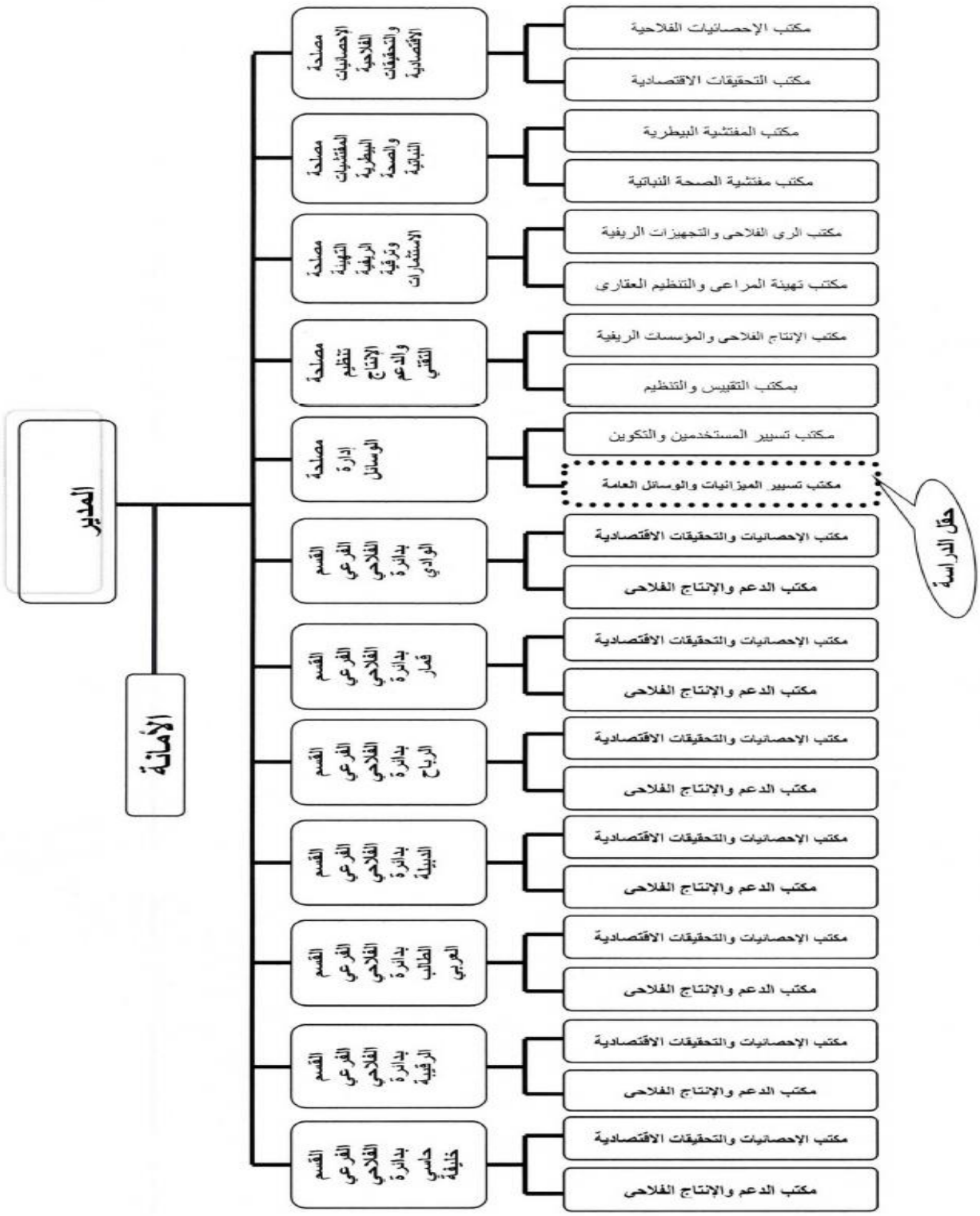

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي DCA، 2020.

3- تحليل تطور الإنتاج الفلاحي خلال الفترة (2000-2019):

يعد مؤشر الإنتاج الفلاحي بنوعه النباتي والحيواني من المؤشرات الدالة على تطور القطاع الفلاحي، إذا يعتمد على المساحات المخصصة للمحاصيل، ويضاف لها عامل الإنتاج والإنتاجية وعليه سيتم لتطرق إلى تطور الإنتاج النباتي دون الحيواني.

حيث يشمل الإنتاج النباتي المحاصيل التالية: القمح بنوعه الصلب واللين، الشعير، البطاطس، الطماطم، البقول الجافة، الخضروات، الفول السوداني، التبغ، ..... وغيرها.

3-1- تطور الإنتاج الفلاحي في ولاية الوادي خلال الفترة (2000-2019):

3-1-1- إنتاج الحبوب :

يعتبر محصول الحبوب الغذاء الرئيسي لسكان في الجزائر عموما ونخص بالذكر القمح الصلب والقمح اللين، في حين يعتبر الشعير كمادة لتغذية الحيوانات.

يلاحظ أن هناك تذبذبا في كمية الإنتاج إلى غاية 2010، وتعد سنة 2000 أقل كمية مسجلة طيلة الفترة المدروسة إذا بلغت 34280 قنطارا، ويسجل الإنتاج أرقاما متزايدة انتقلت إلى 98843 قنطارا سنة 2005 في حين عرفت انخفاضا سنة 2007 لتصل إلى 79148 قنطارا، وعرفت كمية الإنتاج انتعاشا متواصلا ابتداء من 2010 لتصل إلى أعلى مستوياته سنة 2017 بمعدل نمو قدر بـ 15.6% مقارنة بسنة 2000.

عموما عرف إنتاج الحبوب تطور ملحوظا خلال السنوات اللاحقة، محققا قفزة نوعية لم يشهدها من قبل خاصة خلال السنوات الأخيرة وتعتبر مؤشر إيجابي بنسبة لولاية الوادي في هذا المجال، بفضل مجهودات المبذولة من طرف الدولة والفلاحين، خاصة عند اقتناء عوامل الإنتاج كمعدات البذر والتسميد ومكافحة الأعشاب الضارة.

3-1-2- إنتاج الخضروات:

تضم شعبة الخضروات العديد من المحاصيل، منها البطاطا، الطماطم، البصل، الجزر .... وغيرها.

في دراستنا نركز على محصولين فقط البطاطا والطماطم، ومن خلال المعطيات الموجودة في الجدول أسفله

الجدول رقم 02: تطور الإنتاج الفلاحي لولاية الوادي خلال الفترة الممتدة بين (2000-2019)

السنوات	2000	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2011
الحبوب	34280	53.360	63.380	98843	79148	140.199	98.258	112.351
البطاطا	131380	210060	360580	1550704	1791893	3588962	6206320	7221700
الطماطم	22730	35860	50590	37400	49817	48124	66975	121933
التمور	1074687	1275000	1236190	1395000	1503457	1541290	1674950	1908420
الفول السوداني	10710	10810	11420	5840	6647	7212	7332	8916
الشعير	14810	15214	15130	17545	19774	28107	28290	32996
الأعلاف	166416	196350	196446	203321	301343	323940	317090	311684
اللحوم الحمراء	41307	58324	66024	79160	91067	96549	100268	103865
اللحوم البيضاء	1799	2091	2249	6356	2437	6444	3225	6314
السنوات	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
الحبوب	121.203	215.820	317.220	488.000	528.800	570.000	302880	302440
البطاطا	11176000	11725000	10890000	10890000	11180000	11530000	11360000	12140000
الطماطم	186127	543000	611000	1023000	1785000	2170000	2163100	2398000
التمور	2022870	2137520	2312000	2474000	2533100	2624400	2731200	2752100
الفول السوداني	6580	7340	14250	15860	15400	83000	97470	104805

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي DCA، 2020.

في هذا الجدول يبين تطور إنتاج المحصولين في ولاية الوادي خلال الفترة (2000-2019)، ومن خلال المخطط التالي:

الشكل رقم 02: تطور إنتاج البطاطا والطماطم لولاية الوادي خلال الفترة الممتدة بين (2000-2019)

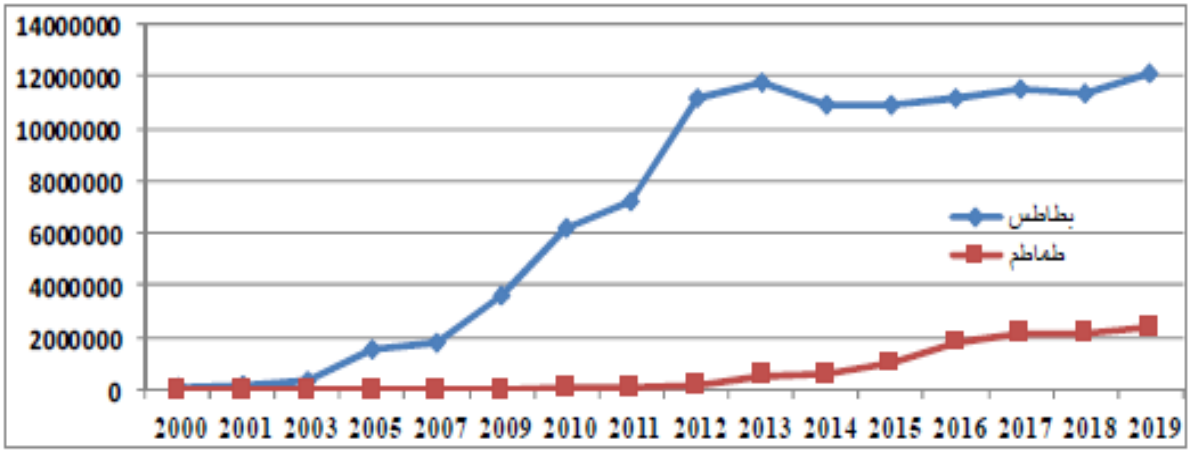

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول السابق.

يتبين أن حجم إنتاج البطاطا عرف تطورا ملحوظا خاصة خلال فترة تطبيق المخطط الوطني لتنمية وعرفت وبلغت أقصى كمية إنتاج له سنة 2019 حيث وصلت إلى 12.140.000 قنطارا بمعدل نمو يقدر بـ 91% مقارنة بسنة 2000.

وهذا راجع لتوسيع في الأراضي الفلاحية المنتجة للبطاطا مع اكتساب الفلاحين الخبرة في هذا المجال بمساعدة تقنيين في الفلاحة على مستوى الولاية وخارجها في حين عرفت تراجع طفيف رفي سنتي 2014-2015 بسبب تشبع السوق المحل والوطني مما أدى لانهيار أسعارها في السوق، نتج عنه تقلص في المساحات المزروعة من البطاطا.

كما تعرف الولاية تجربة حديثة ومتطورة في إنتاج الطماطم، فلاحظنا من خلال المخطط أن إنتاج الطماطم عرف زيادة معتبرة خلال سنوات الدراسة جعلت منها تحتل مكانة متقدمة في إنتاج الطماطم بلغت 2.398.000

قنطارا سنة 2019 بمعدل نمو قدر بـ 104% وهذا مقارنة بسنة 2000، هذه الزيادة المعتبرة بفضل بحث الفلاحين على تنويع المحاصيل ووفرة الأراضي الفلاحية.

3-1-3- إنتاج التمور:

ولاية الوادي من الولايات الصحراوية الرائدة في إنتاج التمور بأنواعه وعلى رأسها الغرس ودقلة نور وهذا موضح في معطيات الشكل التالي والجدول السابق رقم – 2– :

الشكل رقم 3: تطور إنتاج التمور لولاية الوادي خلال الفترة الممتدة بين (2000-2019)

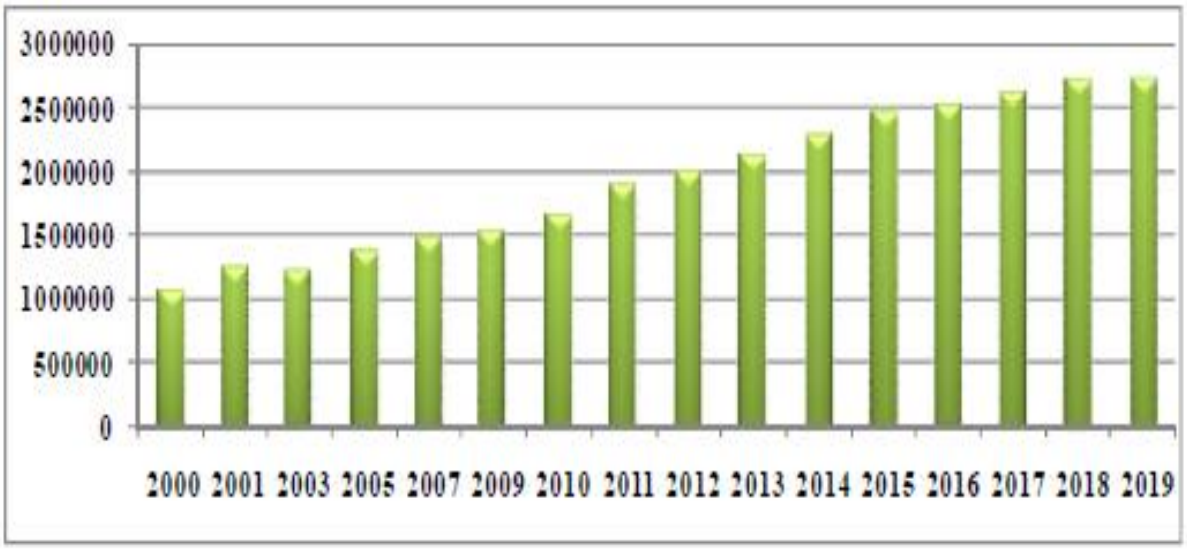

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي DCA.

من خلال المخطط يتبين لنا أن إنتاج التمور في ولاية الوادي عرف تطورا ملحوظا ومتواصلا خلال سنوات الدراسة حيث أنتج حوالي 100.2.752 قنطارا سنة 2019 وإذا ما قورنا حجم إنتاج بسنة 2000 نرى أنه زاد بمعدل نمو قدر بـ 2%، مما يترجم مدى حرص الفلاحين والدولة للحفاظ وتطوير النيل المسقي بالولاية من خلال مخططات التنمية الوطنية.

3-1-4- إنتاج الفول والسوداني والتبغ :

تعتبر محاصيل الفول السوداني والتبغ من المحاصيل الصناعية الرائدة على مستوى ولاية الوادي وبناء على الشكل التالي:

الشكل رقم 4: تطور إنتاج الفول السوداني وتبغ لولاية الوادي خلال الفترة الممتدة بين (2000-2019)

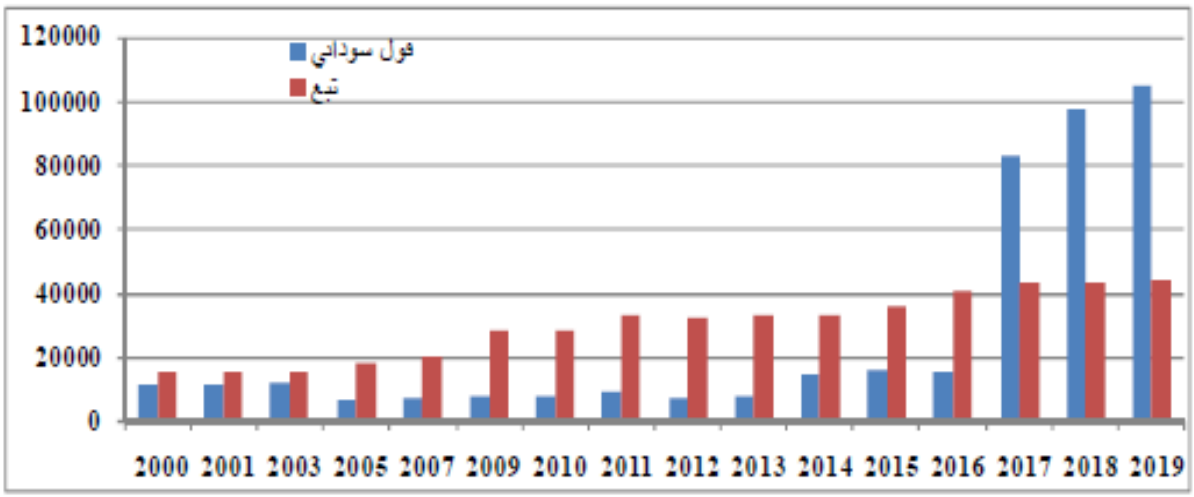

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي DCA، 2020.

نلاحظ أن إنتاج الفول السوداني يعرف تذبذبا خلال سنوات الدراسة إذا عرف أقل كمية منتجة مقدر بحوالي 5840 قنطارا سنة 2005 بعد ما كانت الكمية المنتجة 11420 قنطارا سنة 2003، بمعدل انخفاض 96%، ليصل إلى 8916 قنطارا سنة 2011. وسجلت الثلاث السنوات الأخيرة شبه استقرار في الكمية المنتجة في الفول السوداني ليصل إلى 104805 قنطارا سنة 2019. أما بالنسبة لتبغ فعرفت الكمية المنتجة منه تزايد مستمر 2000-2009 إذا قدرت بنهاية هذه المرحلة 28107 قنطارا. لتشهد السنوات الثلاث الأخيرة تزايدا مستمرا لتصل إلى 43965 قنطارا سنة 2019 التي تمثل أكبر كمية منتجة خلال فترة الدراسة.[1]

[1] - حمزة بالي، زوبيدة، محسن أحمد تي، مرجع سابق، ص ص834.833.

3-2- الإنجازات الفلاحية بولاية الوادي:

نظرا للجهود المبذولة من طرف الدولة في سبيل عصرنه القطاع الفلاحي بالاعتماد على آليات وبرامج تنمية مدروسة وبالتنفيذ الدقيق لمصالح المحلية بولاية الوادي لتعليمات المدرجة في مناشير المحددة لطبيعة سير العمليات التنموية في المجال الفلاحي حققت الولاية قفزة نوعية في السير نحو تحقيق أمن غذائي قومي مما يعود بالإيجاب على سيرورة العجلة التنموية للبلاد عامة وللولاية بشكل خاص حيث تم تسجيل كميات هائلة من الإنتاج الغذائي الفلاحي لسنة 2017 كما يلي:

- الحبوب: تم تخصيص 14000 هكتار من الأراضي الزراعية لتحقيق 570.000 قنطارا

- الأعلاف: تخصيص مساحة 2654 هكتار بإنتاج إجمالي بلغ 391200 قنطارا

- المحاصيل الصناعية: تخصيص مساحة قدرها 4030 هكتار بقدر إنتاج قياسي قدره 125870 قنطار موزعة كما يلي:

* تبغ: 1370 هكتار بإنتاج قدره 42870 قنطار.

* الفول السوداني: 23000 هكتار بإنتاج قدره 83.000قنطار.

- المحاصيل الحقلية: 46856 هكتار بإجمال إنتاج قدره 16.131.000 قنطار موزعة كما يلي:

* البطاطا: 35000 هكتار حققت إنتاج قدره 11.530.000 قنطار.

* طماطم: 3070 هكتار حققت إنتاج قدره 2.170.000 قنطار

* النخيل (التمور): 37440 هكتار حقق 2.624400 قنطار.

الجدول رقم 03: إنتاج محصول البطاطا الكلي في ولاية الوادي حسب مساهمة كل بلدية

Commune	ARRIERE SAISON		SAISON		Total	
	ha	production	Ha	production	ha	Production
1- EL-OUED	387	123,840	97	33,950	484	157,790
2- ROBBAH	648	207,360	423	148,050	1,071	355,410
3- OUED-ALANDA	471	150,720	88	30,800	559	181,520
4- BAYADA	455	145,600	277	96,950	732	242,550
5- NAKHLA	471	150,720	291	101,850	762	252,570
6- GUEMAR	1,255	401,600	571	199,850	1,826	601,450
7- KOUININE	272	87,040	105	36,750	377	123,790
8- REGUIBA	3,346	1,070,720	900	315,000	4,246	1,385,720
9- HAMRAIA	0	0	0	0	0	0
10- TAGHZOUT	1,569	502,080	703	246,050	2,272	748,130
11- DEBILA	263	84,160	220	77,000	483	161,160
12- H, ABDELkrim	230	73,600	132	46,200	362	119,800
13- HASSI KHAfa	4,600	1,472,000	2,174	760,900	6,774	2,232,900
14- TALEB LARBI	16	5,120	2	700	18	5,820
15- DOUAR EL-MAA	8	2,560	0	0	8	2,560
16- SIDI AOUN	439	140,480	176	61,600	615	202,080
17- TRIFAOUI	3,346	1,070,720	1,568	548,800	4,914	1,619,520
18- MAGRENE	1,464	468,480	527	184,450	1,991	652,930
19- BEN GUECHA	6	1,920	0	0	6	1,920
20- OUERMES	3,869	1,238,080	2,458	860,300	6,327	2,098,380
21- STILL	9	2,880	0	0	9	2,880
22- M'RARA	0	0	0	0	0	0
23- SIDI KHALIL	0	0	0	0	0	0
24- TENDLA	0	0	0	0	0	0
25- OGLA	210	67,200	148	51,800	358	119,000
26- MIH OUENSA	659	210,880	140	49,000	799	259,880
27- EL -MEGUAIER	7	2,240	0	0	7	2,240
28- DJAMAA	0	0	0	0	0	0
29- OUM TIOUR	0	0	0	0	0	0
30- SIDI AMRANE	0	0	0	0	0	0
TOTAL WILAYA	24,000	7,680,000	11,000	3,850,000	35,000	11,530,000

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي DCA، 2020.

من خلال ما سبق نلاحظ قفزة النوعية لمقادير الإنتاج الفلاحي في الولاية لترتفع لمستويات عالية جدا تكفل تحقيق أمن غذائي وطني بل تصدير سلع للخارج مما يزيد من مستويات إنتاج نباتي قدره 19.947.000 قنطار وهو رقم يدرج ولاية الوادي ضمن المركز الثاني وطنيا في الإنتاج النباتي أما فيما يخص في الإنتاج الحيواني فتم تسجيل ما يلي:

- **اللحوم البيضاء:** 54700 قنطار.

- **اللحوم الحمراء:** 149000 قنطار موزعة كما يلي في الجدول التالي:

جدول رقم 04: حصيلة الإنتاج الحيواني لولاية الوادي

البقر	الأغنام	الماعز	الإبل	دواجن اللحم
24415 رأس منها 14300 بقرة حلوب	716500رأس	478500رأس	45000 رأس	2214000 دجاجة

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي DCA، 2020.

من خلال هذا الكم من الإنتاج حققت الولاية ما يلي:

- القيمة المالية للمنتوج الفلاحي قدرة بـ 191 مليار دينار أي بمساهمة في الاقتصاد الكلي بنسبة 6.4% مما يدرجها في المرتبة الثانية وطنيا.

- ولاية الوادي هي في المرتبة الأولى وطنيا في مجموع الإنتاج الفلاحي الكلي بـ 19947000 قنطار.

- ولاية الوادي تحتل المرتبة الأولى وطنيا في إنتاج محصول البطاطا.

- تحتل الولاية المرتبة الأولى وطنيا كذلك في المحاصيل الحقلية.

- كذلك تحتل المرتبة الأولى وطنيا في إنتاج الفول السوداني.

- تحتل الولاية المرتبة الثانية وطنيا في محصول التمور بـ 2.624.400 قنطارا.

3-3- إحصائيات خاصة بالقطاع الفلاحي بولاية الوادي:

جدول رقم 05: حجم الإنتاج المحلي للخضر لولاية الوادي مقارنة بالمساحة المزروعة خلال الفترة الممتدة بين 2020/2016

بصل		الطماطم		البطاطس		مجموع المحاصيل الحقلية		السنة
الإنتاج بالقنطار	المساحة المزروعة بالهكتار	الإنتاج بالقنطار	المساحة المزروعة بالهكتار	الإنتاج بالقنطار	المساحة المزروعة بالهكتار	الإنتاج بالقنطار	المساحة المزروعة بالهكتار	
417000	1400	1785000	2520	11180000	34000	15217400	44466	2016
465000	1550	2170000	3070	11530000	35000	16131000	46856	2017
446250	1520	2163100	3130	11360000	36200	16214813	49440	2018
600000	2000	2398000	3397	12140000	37000	17431796	51000	2019
726000	2420	2675000	3925	11965000	36500	17554923	50400	2020
القرنبيط		**الكرنب**		**الجزر**		**الثوم**		**السنة**
الإنتاج بالقنطار	**المساحة المزروعة بالهكتار**	**الإنتاج بالقنطار**	**المساحة المزروعة بالهكتار**	**الإنتاج بالقنطار**	**المساحة المزروعة بالهكتار**	**الإنتاج بالقنطار**	**المساحة المزروعة بالهكتار**	
1600	16	0	0	167 400	670	50000	500	2016
500	6	0	0	144 760	635	60000	600	2017
605	7,5	0	0	145 646	681	180000	1800	2018
455	7	0	0	153 330	696	284000	1800	2019

2020	1200	300000	650	161 400	0	0	4	240
السنة	اللفت		الفول الأخضر		الجلبانة		الفلفل الحار	
	المساحة المزروعة بالهكتار	الإنتاج بالقنطار	المساحة المزروعة بالهكتار	الإنتاج بالقنطار	المساحة المزروعة بالهكتار	الإنتاج بالقنطار	المساحة المزروعة بالهكتار	الإنتاج بالقنطار
2016	290	58000	390	31200	340	27200	485	138500
2017	284	63 390	380	30 770	350	28 530	545	144 520
2018	272	41290	394,75	33499	355	25640	538,21	162865
2019	260	47 280	378	29 536	358	26 020	630	173 080
2020	275	47 200	326	29 275	269	18 560	618	183 190
السنة	فلفل حلو		الخيار		الباذنجان		البطيخ الأحمر والأصفر	
	المساحة المزروعة بالهكتار	الإنتاج بالقنطار	المساحة المزروعة بالهكتار	الإنتاج بالقنطار	المساحة المزروعة بالهكتار	الإنتاج بالقنطار	المساحة المزروعة بالهكتار	الإنتاج بالقنطار
2016	104	35200	35	14900	191,12	42472	1 559	753 160
2017	125	40 000	79	29 080	189	37 584	1 924	898 300
2018	118,62	42010	73,34	27040	171,12	42776	2 282	**1 129 269**
2019	119	42 700	63	27 200	151	38 435	2 361	**1 126 640**
2020	130	42 900	51	23 700	144	35 430	2 068	993 185
السنة	الكوسة		اللوبيا الخضراء		أنواع أخرى			
	المساحة المزروعة بالهكتار	الإنتاج بالقنطار	المساحة المزروعة بالهكتار	الإنتاج بالقنطار	المساحة المزروعة بالهكتار	الإنتاج بالقنطار		

2016	133	48000	25,34	2068	1 808	465 700
2017	182	62 920	54	4 780	1 883	420 866
2018	148,36	52070	56,64	5328	1 691	357 425
2019	171	56 430	50	3 700	1 561	284 990
2020	157	52 985	55	4 200	1 609	296 658

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي DCA، 2020.

الجدول رقم 06: حجم الإنتاج المحلي للتمور لولاية الوادي مقارنة بالمساحة المزروعة خلال الفترة الممتدة بين 2020/2016

السنة	التمور							
	المساحة المزروعة بالهكتار	العدد الإجمالي		الإنتاج بالقنطار	المساحة المزروعة بالهكتار	دقلة نور		الإنتاج بالقنطار
		الإجمالي	المنتج			الإجمالي	المنتج	
2016	37070	3 835630	3704300	2533100	23933	2476350	2397600	1678330
2017	37440	3 890330	3735800	2624400	24129	2507200	2414800	1738600
2018	37750	3 928200	3790000	2731200	24316	2530300	2449200	1 812 400
2019	38147	3 975930	3819448	2752100	24532	2556875	2463624	1823080
2020	38495	4 017770	3852520	2775500	24715	2579541	2480780	1 835800

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي DCA، 2020.

تحتل الولاية 11 وطنيا في محصول البصل وكذلك الأمر في اللحوم الحمراء.[1]

3-4- مساهمة الإنتاج الفلاحي المحلي في الإنتاج الفلاحي الوطني:

سمح تطور الإنتاج الفلاحي خلال الفترة المدروسة لتحقيق معدلات موجبة في الإنتاج الفلاحي من حيث القيمة والكمية كما تناولناه سابقا.

بمعنى أن ارتفاع الإنتاج الفلاحي حيث القيمة أو الكمية يعد مؤشرا جيدا على حالة القطاع الفلاحي المحلي لكن يبقى التساؤل قائما حول مدى مساهمة الولاية في تغطية الاحتياجات الوطنية من هذه المحاصيل الفلاحية الغذائية وبالتالي إمكانية مساهمة الولاية في الأمن الغذائي الوطني واستدامته، حيث أن قيمة الإنتاج الفلاحي لموسم 2018/2017 قدر بحوالي 2012 مليار دينار جزائري أما في موسم 2013/2012 قدر بحوالي 132مليار دينار جزائري أي بنسبة تطور تقدر بحوالي 60% وتحتل الولاية المرتبة الأولى وطنيا.

عرف القطاع الفلاحي تطورا ملموسا خلال السنوات الثلاث الأخيرة، ولمعرفة دور أو مدى مساهمة ولاية

الوادي في الإنتاج الفلاحي الوطني بشكل أدق نوعا ما سيتم مقارنة الإنتاج الفلاحي في الولاية ببين مواسم مختلفة لأهم المحاصيل الفلاحية الإستراتيجية وترتيب مستوى الإنتاج وطنيا. كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] - تابعي، محمد، **السياسة العامة الفلاحية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية الوادي 2000-2017**. مذكرة ماستر: علوم السياسية، جامعة الوادي،2018/2017. ص ص.88،85.

جدول رقم 07: تطور المحاصيل الفلاحية خلال المواسم بولاية الوادي وتصنيفها وطنيا

المحاصيل	الموسم 2013/2012	الموسم 2016/2015	الموسم 2018/2017	الموسم 2019/2018	تصنيف
المحاصيل الحقلية	13.3 مليون قنطار	15.2 مليون قنطار	16.2 مليون قنطار	17.4 مليون قنطار	الأولى وطنيا
التمور	2.1 مليون قنطار	2.53 مليون قنطار	2.73 مليون قنطار	2.75 مليون قنطار	الثانية وطنيا
البطاطا	10.8 مليون قنطار	11.18 مليون قنطار	11.36 مليون قنطار	12.14 مليون قنطار	الأولى وطنيا
الطماطم	543 ألف قنطار	1.78مليون قنطار	2.16 مليون قنطار	2.39 مليون قنطار	خامسة وطنيا
ف.سوداني وتبغ	40 ألف قنطار	91 ألف قنطار	140 ألف قنطار	148 ألف قنطار	الأولى وطنيا
الحبوب	216 ألف قنطار	529 ألف قنطار	302 ألف قنطار	302 ألف قنطار	-
اللحوم الحمراء	109.9 ألف قنطار	148.8 ألف قنطار	152.6 ألف قنطار	159 ألف قنطار	-
اللحوم البيضاء	15.4 ألف قنطار	38.8 ألف قنطار	63.1 ألف قنطار	64.8 ألف قنطار	-

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي DCA، 2020.

حيث يتضح من خلال الجدول أن ولاية الوادي تساهم في نسبة كبيرة في الإنتاج الفلاحي الوطني، وهذا راجع للقدرات الفلاحية الكبيرة التي تتمتع بها، بالملاحظ أن محصول المحاصيل الحقلية يقدم مساهمة كبيرة في الولاية بإنتاج قدره 17.4 مليون قنطار، إذا تحتل المرتبة الأولى وطنيا. يليه محصول البطاطس بإنتاج 12.18مليون قنطار في الولاية، وتحتل المرتبة الأولى وطنيا في حين وصل إنتاج التمور إلى 2.75مليون قنطار موسم 2019/2018في الولاية ويحتل المرتبة الثانية وطنيا.

ثم يليه إنتاج الطماطم بـ2.39مليون قنطار على مستوى الولاية، في حين وصلت نسبة الزيادة في إنتاج الحبوب موسم 2016/2015 مقارنة بموسم 2013/2012، تليها مباشرة إنتاج اللحوم الحمراء بإنتاج قدره 159000قنطار، وبلغ إنتاج المحاصيل الصناعية الفول السوداني والتبغ حولي 148000قنطار، إذن تحتل المرتبة الأولى وطنيا، في حين اللحوم البيضاء وصلت إلى 64.8ألف قنطار موسم 2019/2018 وما

نستخلصه أن ولاية الوادي تساهم بنسبة كبيرة على المستوى الوطني في إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي يبقى رهان كبير بالنسبة للجزائر لتقليص من حجم الواردات الغذائية . لكن بالرغم من كل هذه النتائج المحققة إلا أن الولاية لا زالت لها قدرات كبيرة لتقديم الأفضل لما لها من مؤهلات كبيرة، إذن فلابد من إعادة نظر في السياسات المتبعة وذلك لتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة في أرض الواقع خاصة في ضل الإمكانات الفلاحية التي تسخر بها الولاية من أراضي شاسعة وطاقات شابة ووفرة المياه الجوفية، مع قيام الدولة باتخاذ إجراءات لتكفل أكثر بمشاكل الفلاحين وتسهيل عملية التسويق لمنتجاتهم وتنظيمها، والوصول بالقطاع الفلاحي للاكتفاء الذاتي.[1]

4- معوقات تحقيق التنمية الفلاحية بولاية الوادي:

4-1- العقار الفلاحي:

أمام ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية التي أصبحت تستهلك جزءا كبيرا من الإرادات النفطية لدولة دفع بهذه الأخيرة لتفكير بجدية أكثر لإيجاد الحلول الجذرية اللازمة واعتدت على تشجيع القطاع الفلاحي ودفعه للأمام بوتيرة أسرع، ومحاولة إذلال المشاكل التي تعترضهم وعلى رأسها العقار الفلاحي الذي كان ولا يزال أحد أكبر التحديات في الجزائر ككل.

4-2- التأمين الفلاحي:

يعد قطاع التأمين من القطاعات الهامة والحيوية من خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه شركات التامين من المنظومة الاقتصادية بشكل عام والقطاع الفلاحي بشكل خاص، إذ يلعب التأمين دور كبير في التنمية الفلاحية.

[1] - حمزة بالي، زوبيدة، محسن أحمد تي، مرجع سابق، ص ص.834.

فتامين الفلاحي من حيث كونه هدف تنمويا يعمل على استدامة دخل الفلاحين وتعظيم ربحهم وتقليل المخاطر التي تصيب محاصيلهم وتعويضهم عن الخسائر الممكنة، مما يؤدي إلى تشجعيهم وتحفيزهم على الإنتاج، وبالتالي تطور واستقرار القطاع الفلاحي وما ينجم عنه من تحقيق الأمن الغذائي، فكون القطاع الفلاحي من بين القطاعات الأكثر عرضة للمخاطر أدى بالإنسان إلى استحداث خدمات التأمين الفلاحي الذي يقدم العديد من التغطيات التأمينية.

4-3- التسميد وظاهرة (غمر وغور) المياه الجوفية:

يعتبر استخدام المياه والأسمدة من العناصر الأساسية للفلاحة لتحقيق التنمية المستدامة لتشجيع الحاضر وتأمين المستقبل الذي نتطرق له كالآتي:

4-3-1- الأسمدة العضوية:

منذ انتشار ظاهرة الشاحنات المحملة بالأسمدة العضوية المكونة أساسا من الفضلات الحيوانية (أبقار، دواجن) القادمة من مختلف ولايات الوطن، والتي تستعمل في تسميد الفلاحة .اشتكى المئات من سكان البلديات الفلاحية والريفية (بولاية الوادي) نتيجة للآثار الصحية الخطيرة لهذه الفضلات التي تشكل مصدر خطر على حياتهم لاسيما وأن هذه المواد العضوية تنبعث منها روائح كريهة، تصل إلى المساكن خاصة وأن عدد كبير من الشاحنات تتوقف في وسط التجمعات السكنية، أو على جانب المسالك الفلاحية المؤدية للمزارع القريبة لقرى ومراكز البلديات ، ما يجعل المواطنين يستنشقون هذه الروائح يحدث هذا في الوقت التي تعد فيه فضلات الأبقار والدواجن من اخطر الملوثات البيئية، بحسب تقارير بيطرية بحكم أن الأبقار والدواجن أغلب غذائها بات يعتمد على المحسنات الكيماوية وتعاظم خطر الإصابة بمختلف الأمراض الجلدية والتنفسية وأمراض الحساسية، خاصة على فئتي كبار السن والأطفال.

كما كشف العديد من المواطنين على أن الأسمدة العضوية باتت ملاذا آمنا تعيش فيه الحشرات الضارة والسامة كالعقارب وحتى الأفاعي، وحتى الجرذان التي لم يكن سكان الوادي يعرفونها من قبل، بينت التحقيقات أن مصدرها هي المواد العضوية القادمة من ولايات الشمال.

لكن الأخطر من هذا كله بالنظر على العديد من السكان، هو تحول بعض الفلاحين إلى تجار بالتجزئة الأسمدة الفلاحية وأصبحت تجمعات سكنية حظائر لتجميع هذه الفضلات وناشد سكان البلديات المتضررة السلطات المعنية والجهات المسؤولة بضرورة التدخل العاجل لوضع حد لهذه الظاهرة خصوصا أن الأمر يتعلق بصحة المواطن وسلامة البيئة والمحيط.

4-3-2- ظاهرة (غمر وغور) المياه الجوفية:

شهدت منطقة وادي سوف تطورا اقتصاديا واجتماعيا متسارعا من بعد الاستقلال مما يترتب عليه توجه السكان إلى توسيع في حفر آبار الطبقة السطحية وطبقة المركب النهائي، لتلبية الاحتياجات التنموية في مجال الزراعة، وقد بدأ هذا التوسع كأنه عشوائيا تسبب في اختلال التوازن الهيدروجيولوجي الطبيعي الذي كان سائد قبل ذلك، وكانت الزراعة بإقليم وادي سوف تعتمد على الطابع التقليدي المسمى بالغيطان، فالفلاحين فيها اختاروا استغلال الطبقة السطحية لسقي النخيل وهذا راجع إلى غياب الإمكانيات سابقا وطبيعة المناخ الجاف ونلخص ذلك في المرحلتين التاليتين:

- **المرحلة أولى:** ظاهرة صعود المياه على الغيطان: حيث مشكل صعود المياه بالولاية يرجع إلى ثمانينيات القرن العشرين حيث برز بشكل متفاقم وكان من المستحيل تجنبه. وقد انطلق ابتدأ من الأمطار الغزيرة عام 1969 ودعمتها إمطار 1990. ولكون آنذاك الفلاحة بإقليم وادي سوف تعتمد على الطابع التقليدي الغيطان، فالفلاحون اختاروا استغلال الطبقة السطحية لسقي النخيل الأمر الذي أدى هذا إلى ظهور مشكل الصعود كان أول المتضرر هي الغيطان وذلك لقربها من هذه المنطقة، حيث بلغت نسبة الغيطان المتضررة من هذه الظاهرة

حدود 30%، وبلغ عدد النخيل المتلف أكثر من 30ألف نخلة والمهدد بتلف أكثر من 86ألف نخلية ، كما نعرف أن المنطقة ذات نفاذية عالية، فطبقة المياه السطحية للمجال الحضري قد تم تلويثها بواسطة النفيات المنزلية الصناعية والزراعية مع غياب قنوات الصرف الصحي مما أدى لاعتماد سكان المنطقة على الآبار والحفر لرمي الفضلات مما شكل فائض كبير من المياه لدى الطبقة السطحية، ناهيك عن جلب المياه الصالحة لشرب من طبقة العميقة حيث كان الماء متواجد على بعد 02 إلى 03 أمتار تحت مستوى قعر الغيطان فأصبح 01 متر ثم تزايد ليغمر الغيطان وانتهى بموت النخيل.

– **المرحلة الثانية:** ظاهرة غور المياه: تعود بدايات الظاهرة عندما انتقل فيها استغلال المياه إلى طبقة الألبان (القاري المتداخل) لاحتياجات مياه الشرب، أنجز تنقيب بمدينة الوادي عام 1987 بعمق 1200متر، مقدرة بـ 100لتر/ثانية بدرجة حرارة مقدرة بـ 57 درجة مؤوية ثم تنقيبان آخران منجزان بالوادي وصحن بري، هذا الوضع الجديد أيضا لم يتبع بأي تغيير في نظام الصرف واستمر رمي المياه في الحفر الصحية الغير النظامية. تركزت ظاهرة غور المياه في الشريط الشمالي (لسوف) امتدادا من حاسي خليفة إلى غاية الرقيبة إلى ورماس وكل المناطق التي يكثر فيها الآبار السطحية والاستغلال المفرط لهته الطبقة لتوسع الزراعي. مما أدى بالفلاحين بهذه المناطق لسقي الغيطان وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من هذه الثروة التقليدية للمنطقة.[1]

4-4- آفاق وتصورات لتحقيق استغلال أمثل للإمكانيات الفلاحية بولاية الوادي:

من خلال الإحصائيات المعتبرة لحصيلة الإنتاج الفلاحي لولاية الوادي لاحظنا وجود نقص في المصانع الغذائية والمنشآت التي تمكن من الاستغلال الأمثل للمنتوج الفلاحي وكذا توفير استمارات جديدة وخلق مناصب شغل وبالتالي زيادة الدخل الفردي والوطني وتحقيق التنمية المحلية إلى أبعد حدودها وعليه نخلص إلى الاقتراحات التالية:

[1] - حمزة بالي، زوبيدة، محسن أحمد تي، مرجع سابق، ص ص.835،834.

– تثمين المنتوجات الفلاحية عن طريق إنشاء مستثمرات ومصانع للتحويل والتوضيب والتخزين.

– إنشاء مصانع متخصصة في إنتاج زيت المائدة الخاص بمنتوج الفول السوداني مما يضمن ارتفاع سعر المنتوج وزيادة الإقبال على إنتاجه.

– تشجيع التصدير وتقديم تسهيلات للمستوردين الأجانب.

– توسيع قدرات التخزين تحت التبريد.

– إنتاج الطماطم الصناعية بالموازاة مع إنشاء مصانع لتعليب الطماطم.

– عصرنة الفلاحة أكثر ومكانتها بالاعتماد أكثر على الآلات المتطورة بدل اليد العاملة البسيطة.

– إنتاج بذور البطاطس وبذور أخرى في الولاية وتوفير المنشآت اللازمة لتخزينها وإعادة بيعها بأثمان معقولة.

– توسيع شبكة المسالك الفلاحية وإيصال الكهرباء الفلاحية للفلاحين.

– التفكير في إدخال زراعات استراتيجية أخرى.

– التفكير في سبل سقي أقل إهدار لمخزون المياه الباطنية.

– مسايرة احتياجات القطاع الفلاحي بالمشاريع التنموية اللازمة.

– إقامة شراكات مع دول أخرى في المجال الفلاحي لاكتساب خبرات جديدة في سبيل النهوض أكثر بالقطاع.

– الاهتمام أكثر بتأمين الفلاحي.[1]

[1] - تابعي، محمد، مرجع سابق.ص.89.

خلاصة الفصل:

يتضح من خلال دراسة مختلف الإحصائيات الخاصة بتطور الإنتاج بمختلف مكوناته ودراسة تطور المستثمرات الفلاحية، وتطور الميزان التجاري الغذائي وكذا دراسة تطور مساهمة القطاع الفلاحي في تحفيز معدلات النمو الاقتصادي وإعطاء دراسة تقييمية لمختلف هذه الإحصائيات إلى جانب ربطها بالاستثمار الفلاحي. إن التجربة الولائية في المجال الفلاحي شهدت تطورا كبيرا مع مرور السنوات في ضل تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي، ما يبرز أهمية القطاع في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية.

الخاتمة

ختاما لهذه الدراسة والتي تم التطرق من خلالها الى موضوع دعم المشروعات الفلاحية ودورها في تحقيق التنمية المحلية وفق مستويات مختلفة بداية من المستوى المفاهيمي العام، ثم المستوى الاسقاطي الذي أسقطنا فيه المفهوم على الدولة الجزائرية، ولنتعمق أكثر باختيارنا ولاية الوادي كحالة ونموذج لدراسة.

فمن خلال دراستنا هذه توصلنا إلى أن القطاع الفلاحي من بين أهم القطاعات الاقتصادية، وتأتي هذه الأهمية من خلال ما يمكن أن يحققه هذا القطاع عبر إشباع الحاجيات المتزايدة للأفراد، بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه عدد معتبر من القوة العاملة من خلال توفير مناصب عمل وهذه النتيجة لما جاءت به دراستنا والتي تؤكد على أهمية القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني ويمكن أن يكون يديلا للمحروقات.

فولاية الوادي بحكم أنها موضوع ومكان الدراسة من جهة ، ومن جهة أخرى بكونها ولاية فلاحية بامتياز فإنها ولاية مهيمنة على القطاع الفلاحي، فهي تعتبر منطقة فلاحية بالدرجة الأولى، إذ يظهر الدور البارز للقطاع الفلاحي في الولاية من ناحية مساحتها الفلاحية التي تشكّل حوالي 36%من مساحة الولاية، ممّا يكسبها أهمية استراتيجية، إضافة إلى كونها تشكّل أوسع مجالات التشغيل والإنتاج في الولاية، حيث وصل معدّل قيمة المنتوج الفلاحي السنوي إلى مستويات كبيرة محليا ووطنيا وتعلت المراتب الأولى على المستوى الوطني في العديد من المنتوجات الفلاحية وعلاوة على هذه الأهمية التي يتمتّع بها القطاع الفلاحي، فإنّ له ارتباطا وثيقا ببقيّة النشاطات الاقتصادية الأخرى في الولاية كالصناعة والتجارة والنقل، حيث تعتمد هذه النشاطات في فعالياتها ودخلها إلى حدّ كبير على الإنتاج الفلاحي بمختلف أشكاله، كلّ هذا من شأنه أن يجعل الولاية تشكّل قطبا فلاحيّا داخل الوطن وتساهم في تحقيق التنمية المستدام.

التوصيات :

– الاهتمام بالقطاع الفلاحي وجعله أولوية في عمل الحكومة للخروج من تبعية البترولية ولتحقيق التنمية الفلاحية.

– تنظيم العمل الفلاحي من خلال إنشاء جمعيات فلاحية من فئة الشباب.

– تقسيم العمل الفلاحي بين مختلف المناطق حسب الإمكانيات ليعم الإنتاج الشعب ولزيادة اليد العاملة الفلاحية.

– إجراء مسح عام على مستوى مختلف البلديات الريفية لمعرفة الاحتياجات والتخصيص الأمثل للموارد مع مخاطبة الفلاح بصفة شريك في تحقيق التنمية.

– محاولة استرجاع الثقة بين الفلاح والدولة المتمثلة في أجهزتها الحكومية، من خلال توسيع قنوات الاتصال بين الطرفين.

– العامل البشري، وهو الذي يعتبر المحرك الأساسي لنشاط الزراعي، ولكن هده الطاقة الشبابية العاملة تحتاج إلى تكوين وتأهيل، مثلما هو المعمول به في الدول المتقدمة.

– تدعيم هدا القطاع الاستراتيجي بكل الوسائل المادية والبشرية وإعادة تشييد الإقليم الفلاحي والمحافظة على الموارد الطبيعية، والتي من شأنها الدفع بعجلة التنمية الزراعية المستدامة عن طريق استخدام المؤهلات العلمية الحديثة في مجال الزراعة والاستعمال الأمثل لتكنولوجيا الحديثة.

– تحديد الهيئات المختصة بالإرشاد والعمال المكلفين بهده المهنة.

– الاهتمام بالدراسات المستقبلية الخاصة بالقطاع الفلاحي وهدا لتفادي الوقوع في أزمات مفاجئة.

أفاق الدراسة:

– التمويل البنكي الإسلامي للمشاريع الفلاحية ودوره في استدامة القطاع الفلاحي.

– دور الصناعات الغذائية في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر – دراسة حالة ولاية الوادي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

*** كتب:**

1- التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية، "**الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص المدني**"، أوراق المؤتمر العربي الرابع للإدارة والبيئة، المنظمة العربية للتنمية والإدارة، المنامة.

2- عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

3- علي محمد مسعود، **المقومات الاقتصادية ومتطلبات الاستثمار في دول إفريقيا**، الدوافع والمخاطر، طرابلس ليبيا.

4- محمد عبد العزيز، عجيمة. محمد علي، الليثي. **التنمية الاقتصادية مفهومها نظريتها سياستها**، الدار الجامعية الإسكندرية مصر.

5- محمد علي، محمد. **مؤشرات الدعم الزراعي المركز الوطني للسياسات الزراعية وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي سورية**، آب 2008.

6- مدحت، القريشي. التنمية **الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن 2007.

7- منال طلعت محمود، **الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003.

8- يوسف قات، **الدعم الزراعي ضمن إطار الإتفاقية بشأن الزراعة**، مؤسسة التسويق الزراعي، مديرية الدراسات والمعلومات 2000.

*** الانترنت:**

1- أحمد شريفي،" تجربة **التنمية المحلية في الجزائر**"، **مجلة علوم إنسانية**، مجلة علمية الكترونية محكمة، العدد 40، شتاء2009. نقلا على الرابط : http://www.ulum.nl/d175.html -

2- محمد عدنان، وديع. **التنمية ومؤشرات واستراتيجيات التنمية**، على الرابط : http//www.sef.ps.

3- **الموسوعة ويكيبديا** . استرجع يوم : 2021/05/26. من الرابط :

ولاية_الوادي/https://ar.wikipedia.org/wiki

* **رسائل جامعية** :

1- أحمد، شريفي. **تجربة التنمية المحمية في الجزائر**، كلية الاقتصاد جامعة دمشق.

2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة **قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية**، الخرطوم، ديسمبر 2009.

3- تابعي، محمد، **السياسة العامة الفلاحية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر :دراسة حالة ولاية الوادي 2000-2017**. مذكرة ماستر في علوم السياسية. جامعة الوادي، 2018/2017.

4- جوهري، هشام. عبوعافية، الصالح. **إشكالية الاستقرار السياسي دراسة لمديرية الموارد المائية بولاية ورقلة**، مذكرة ليسانس في العلوم السياسي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013/2012.

5- عمراني سفيان، **ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة : دراسة حالة ولاية قالمة**. أطروحة دكتوراه، جامعة 8ماي 1954: قالمة، الجزائر .2015/2014.

6- غردي محمد. **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر - 3- الجزائر. 2012/2011.

7- وفاء معاوي، **الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010.

* **مجلات دوريات** :

1- بايشي أحمد. "**القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**"، مجلة الباحث، عدد 2003/02، جامعة ورقلة.

2- حمزة بالي، زوبيدة، محسن، أحمد تي. **دور القطاع الفلاحي في تحقيقي التنمية المستدامة في الجزائر حالة ولاية الوادي نموذجا خلال الفترة (2000-2019)**. مجلة الباحث. المجلد 20، العدد 01، 2020. الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

3- **مديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي DCA**، 2020.